قياس تأثير عـوامل المخاطـر علـى تقاريـر مراقـبـي الحسابات

" دراسـة تطبيقية "

م. نعيم تومان مرهون الزيادي
جامعة القادسية/ كلية الإدارة والاقتصـاد
قسم المحاسبة

مستخلص البحث

استهدف البحث التعرف على المخاطر التي تواجه مراقب الحسابات عند التخطيط والتنفيذ لعملية الرقابة من خلال محورين أساسيين هما الجانب النظري الذي تناول عوامل مخاطر الرقابة وأسبابها ووسائل تقييمها أو تقديرها من قبل مراقب الحسابات من خلال الاعتماد على المصادر المكتبية المتعلقة بهذا الجانب من البحث ، أما المحور الثاني فقد تناول الجانب العملي للبحث الذي تم فيه استطلاع وجهات نظر مراقبي الحسابات حول تقييم عوامل مخاطر الرقابة من خلال استبانة وفق مقياس ليكرت ذي الثلاث درجات تضمنت أربع مجموعات لعوامل المخاطر وزعت على عينة من مكاتب مراقبي الحسابات وقد تم الحصول على إجابة (٦٢) مكتب مراقب حسابات، وقد تبين من خلال الدراسة أن درجة تأثير عوامل المخاطر على عملية الرقابة كانت مرتفعة حيث تراوح المتوسط العام لهذه العوامل بين ٢,١٥-٢,٤٠ من مساحة المقياس البالغة ٣ درجة في حين تراوح الانحراف المعياري العام بين ٠,٣١- ٠,٣٥ مما يدل على اتفاق أفراد العينة إلى حد ما على ارتفاع درجة تأثير عوامل المخاطر على مراقبي الحسابات ، وقد تصدرت عوامل مخاطر الرقابة الداخلية المرتبة الأولى في المجموعات بمعدل متوسط ٢,٤٠ درجة بينما احتلت عوامل مخاطر غش الإدارة المرتبة الثانية بمعدل متوسط ٢,٣٧ درجة في حين احتلت عوامل مخاطر الاكتشاف المرتبة الثالثة بمعدل متوسط ٢,٢٨ درجة ثم شغلت عوامل المخاطر الطبيعية الدرجة الأدنى بمعدل متوسط ٢,١٥ درجة ، أما درجة تأثير العوامل في داخل المجموعات فقد كانت متفاوتة حسب ترتيبها التنازلي طبقا لمتوسطها الحسابي الموزون حيث تراوح المتوسط الحسابي لهذه المخاطر بين ١,٦٦- ٢,٧٩ من ٣ درجة.

وقد كان من أكثر العوامل تأثيرا على عملية الرقابة في المجموعات الأربع هو العامل الخاص بارتباط رواتب ومكافآت الإدارة بحجم الأرباح المتحققة في المنشاة ، وقد بلغ المتوسط الحسابي الموزون لهذا العامل ٢,٧٩ من ٣ درجة .

ويأتي في المرتبة الثانية عامل ضعف جودة الرقابة الداخلية في المنشاة الذي يؤدي إلى فشل نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا الخطر ٢,٧٦ من ٣ درجة .

كما يأتي في المرتبة الثالثة من هذه المخاطر هو عامل نقص كفاءة مراقب الحسابات وقلة الخبرة المطلوبة لأداء مهمة الرقابة الذي يؤدي إلى فشل اكتشاف الأخطاء من قبل مراقب الحسابات حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا الخطر ٢,٧٣ من ٣ درجة ، ثم يأتي في المرتبة الرابعة عامل ضعف الوضع المالي في المنشاة المتمثل بقلة السيولة النقدية في المنشاة وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا العامل ٢,٦١ من ٣ درجة .

Measuring the impact of risk factors on auditors' reports " An Empirical Study "

Abstract

The research targeted to identify the risks faced by the auditor when planning and implementation of process control through two main axes are the theoretical side, which dealt with factors which dealt with factors that control risks, their causes and means of evaluation or appreciation by the auditor by drawing on the resources the library on this side of the search. The second axis has dealt with the scientific aspect of the research on which it is poll the views of auditors on the assessment of risk factors control, through the identification as a measure of three grades included four groups of risk factors was distributed to a sample of the auditing offices have been obtained (62) Office of the Superintendent accounts, has been shown through the study that the degree of the impact of risk factors on the process control was high and ranged overall average of these factors between 2.10-2.40 of the area of $ 3 scale degree While the standard deviation ranged between 0.31-0.35 year, which shows the sample agreement to some extent the high degree of impact of risk factors on auditors' has topped the internal control risk factors ranked first in the group averaged 2.40, while the degree of fraud risk factors occupied the second administration.

The average score at 2.37, while the degree of While occupied the risk factors of discovery third averaged 2.28 degrees and then ran the risk factors of natural class minimum average rate of 2.15 degrees, while the degree of influence of factors within the groups were differentiated by descending according to the flat stew arithmetic weighted ranging arithmetic mean of these risks between 1.66-2.79 of 3 degrees.

He was one of the most influential factors on the scientific oversight in the four groups is the attachment to the special working salaries and bonuses administration profits earned in the size of the facility has been weighted arithmetic average of 2.79 this factor of 3 degrees.

It comes in the second factor the quality of internal control weakness in the entity that leads to the failure of the internal control system in the discovery of errors has reached the arithmetic mean of 2.76 circulates risk score of 3 degrees .

It also comes in third place this risk factor is lack of efficiency of the accounts and lack of experience required to perform the oversight function that leads to the failure of the discovery of mistakes by the auditor where the average arithmetic of this danger 2.73 of 3 degrees and is ranked fourth factor weak financial situation in the facility represented by a lack of liquidity in the facility has reached the arithmetic mean of 2.61 this factor of 3 degrees .

القسم الأول Section 1
منهجية البحث

1-1 مشكلة البحث Research Problem

تتجسد مشكلة البحث بغياب الدليل العلمي الذي يمكن أن يستدل منه على وجود أو عدم وجود تأثير معنوي لعوامل المخاطر ، الأمر الذي يتطلب البحث في هذا الموضوع واستكشاف تأثير هذه العوامل على تقارير مراقبي الحسابات .

2-1 فرضيات البحث Research Hypotheses

- HO1 : ليس للعوامل المرتبطة بالمخاطر الطبيعية تأثير كبير في قناعات المراقب بالقوائم المالية .
- HO2 : ليس للعوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف تأثير كبير في قناعات المراقب ونتائج عمله الرقابي
- HO3 : ليس للعوامل المرتبطة بمخاطر الرقابة الداخلية تأثير كبير في قناعات المراقب ونتائج عمله الرقابي .
- HO4 : ليس للعوامل المرتبطة بمخاطر غش الإدارة تأثير كبير في قناعات المراقب ونتائج عمله الرقابي .

3-1 عينة البحث Research Sample

لغرض اختبار فرضيات البحث فقد تم اختيار عينة طبقية غطت (70) مكتب مراقب حسابات في بغداد ومحافظات الفرات الأوسط وقد تم استعادة (62) استمارة منها بينما لم يتم الحصول على (5) استمارات لاعتذار المستجيبين عن إملاءها وأتلفت (3) استمارات لعدم صلاحيتها .

4-1 أهداف البحث Research Objectives

يسعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية :

أ - تأطير نظري لطبيعة عوامل المخاطر وأنواعها ومسبباتها ومصادرها .

ب -قياس درجة تأثير هذه العوامل على اختلاف أنواعها في تقارير مراقبي الحسابات .

ج- الإشارة إلى أهم الاستنتاجات ومحاولة وضع المقترحات أو التوصيات التي من شأنها تعزيز موضوعية تقارير مراقبي الحسابات والحد من تأثرها بعوامل المخاطر .

5-1 أسلوب البحث Research Methodology

استخدم البحث الأسلوب الوصفي في تناول الجانب النظري المتعلق بمفهوم مخاطر الرقابة وأنواعها ومسبباتها وأدوات قياسها بينما لجأ إلى التحليل الكمي في الجانب التطبيقي لاختبار فرضياته .

6-1 أهمية البحث Research Importance

تنطلق أهمية البحث من محاولته الطموحة في استكشاف أهم عوامل المخاطر التي يمكن أن تؤثر في موضوعية تقارير مراقبي الحسابات وبالتالي فانه يسلط الضوء على واحدة من أهم المشاكل التي تواجه هذه التقارير وتحد من كفاءتها وفعاليتها في تقويم الأداء المالي لمنشآت الأعمال فضلا عن كونه قد يساهم في بلورة الطرق والأساليب التي من شأنها أن تساهم بالحد من التأثيرات السلبية لهذه العوامل مما ينعكس إيجابا على موثوقية واعتمادية هذه التقارير .

7-1 أدوات البحث : Research Tools

لغرض انجاز هيكلية البحث تمت الاستعانة بما هو متوفر من أدبيات عربية وأجنبية في بناء الجانب النظري أما الجانب الميداني فقد استخدمت استمارة استبيان تم تبويب فقراتها بحسب العوامل المكونة لكل نوع من المخاطر وكالاتي :

ت	نوع الخطر	عدد العوامل (فقرات الاستبانة)
أ-	المخاطر الطبيعية (الملازمة)	8
ب-	مخاطر فشل اكتشاف الأخطاء	8
ج-	مخاطر نظام الرقابة الداخلية	7
د-	مخاطر غش الإدارة	9

كما وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS Statistical (Package for Social Science) في تحليل بيانات استمارة الاستبيان .

8-1 صعوبات البحث Research Obstructive

لقد واجه الباحث عند توزيع الاستبيان على مكاتب مراقبي الحسابات بعض الصعوبات التي تتعلق :

- تغيير بعض مواقع مكاتب مراقبي الحسابات خلافا للعناوين المثبتة في نشرة مراقبي الحسابات مما شكل صعوبة الوصول لتلك المكاتب .
- عدم تواجد بعض مراقبي الحسابات في مكاتبهم إثناء مراجعة الباحث لهم .
- عدم اهتمام بعض المراقبين بالإجابة على فقرات الاستبانة بشكل دقيق .

9-1 الدراسات السابقة Previous Studies

دراسة عصفور ، 2003

" تقييم العوامل المؤثرة في مخاطر تدقيق الحسابات في الأردن من وجهة نظر المدقق" .

استهدفت الدراسة تقييم مدى قدرة مراقبي الحسابات في الأردن على إدراك مخاطر التدقيق من وجهة نظر مراقبي الحسابات على عينة من مراقبي الحسابات في الأردن، وقد توصلت الدراسة إلى أن قدرة مراقب الحسابات على تقييم المخاطر تتأثر بالمؤهل العلمي والتخصص والخبرة العملية التي يتمتع بها المراقب ، كذلك تتأثر قدرة المراقب بحجم الشركة والشكل القانوني لها ونوع التدقيق وأتعاب التدقيق .

دراسة القريقري ، 2002
"العوامل المؤثرة في تقييم المراجع الخارجي للخطر الحتمي لأغراض تخطيط عملية المراجعة" رسالة ماجستير ، تركزت الدراسة على قياس اثر عوامل الخطر الحتمي على المراجع الخارجي من خلال عينة من مراقبي الحسابات في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر العوامل تأثيرا على تقييم مراقب الحسابات للخطر الحتمي هو معدل دوران عال في الإدارة العليا في السنوات الأخيرة، وقد حصل هذا العامل على متوسط 2.50 من 3 درجة وقد أفاد 61.30 من العينة بارتفاع درجة هذا الخطر.
دراسة الهويدي ، 2007
" مخاطر الرقابة وأثرها على تقرير المدقق على عينة من الإدارات الرقابية في الكويت "
ركز البحث على دراسة تأثير مخاطر الرقابة على تقرير مراقب الحسابات من وجهة نظر العاملين في مجال الرقابة ، وقد خلصت الدراسة إلى انه متى ماتوفر نظام رقابة داخلية فعال ومؤثر فان ذلك سيساهم في تقليل الأخطاء التي يمكن أن تتواجد بالبيانات المالية لدى الجهة محل التدقيق وبالتالي يقلل من مخاطر التدقيق ، كما خلصت الدراسة إلى أن الكفاءة المهنية للمدقق الخارجي تقلل المخاطر التي تؤثر على التقرير .

دراسة أرزاق ، 2008
" مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة " رسالة ماجستير ،دراسة لأراء المراجعين الخارجيين في قطاع غزة في فلسطين .
ركزت الدراسة على اختبار العلاقة بين دور المدقق الخارجي وبين مخاطر الرقابة ، وخلصت الدراسة إلى أن كفاءة مراقب الحسابات تؤدي إلى التخفيف من تأثير مخاطر الرقابة على القوائم المالية .
دراسة دحدوح ، 2006
" مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه " تناولت الدراسة تحليل مسؤولية المدقق الخارجي عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية وتحديد العوامل المؤثرة في اكتشافه من قبل مراقب الحسابات من خلال عينة من مراقبي الحسابات في المملكة الأردنية الهاشمية وعينة من المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية ، وخلصت الدراسة إلى أن عملية اكتشاف التضليل تتأثر بالعديد من العوامل المرتبطة بالمراقب مثل كفاءة المراقب واستقلاليته وحجم اختبارات التدقيق وتقييم المراقب لنظام الرقابة الداخلية وكذلك تتأثر عملية الاكتشاف بالمنشاة وإدارتها مثل الضوابط الرقابية الداخلية ، أمانة الإدارة ، نزاهتها وكفاءتها .

دراسة Marie , 2006
" هل توجد علاقة بين حوافز التنفيذيين بالمنشاة والغش المحاسبي في القوائم المالية "
استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين حوافز الإدارة وحالات الغش المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات الأمريكية وخلصت الدراسة إلى أن التوسع في نظام الحوافز يزيد في الأجل القصير من احتمال الغش المحاسبي .

القسم الثاني : Section 2
الدراسة النظرية

1-2 مفهوم خطر الرقابة

يعرف الخطر بشكل عام بأنه احتمال حدوث عمل غير مرغوب فيه له تبعات أو تأثيرات سلبية على المجتمع الذي يعمل في ظل هذا الخطر ولكن هناك وجهة نظر في مخاطر الرقابة تختلف عن وجهة النظر السابقة ففي الوقت الذي ينظر إلى الخطر بأنه مفهوم سلبي فأن خطر الرقابة ، يجب أن لا ينظر إليه على انه مفهوم سلبي (خطر) وإنما النظر إليه باتجاه ايجابي أي أن الخطر يعد مفتاح قيادة أنشطة المنظمة وان التحكم المؤسسي يعتبر استجابة إستراتيجية من قبل المنظمة للخطر . (البلداوي ، الرفاعي والبياتي ٢٠٠٩ : ٤) .

وقد تختلف المخاطر من جهة لأخرى فهناك من المخاطر التي تواجه المستخدمين للقوائم المالية من المستثمرين تتعلق بخطر الاختيار ألأمثل لاستثماراتهم أو بخطر الاعتماد على القوائم المالية ، وهناك من المخاطر التي تواجه ألإدارة والمخاطر التي تواجه المساهمين ومن المخاطر أيضا ما يواجه مراقب الحسابات ، وسيتم التركيز في هذا المجال على المخاطر التي تواجه مراقب الحسابات باعتباره الجهة المكلفة بإعطاء رأي فني محايد للقوائم المالية وباعتباره مرتبط بعقد عمل مع العميل ، وتتمثل مخاطر الرقابة بقيام مراقب الحسابات بإصدار رأي غير ملائم في القوائم المالية الخاضعة لرقابته نتيجة لضعف حالة التأكد لديه ، بمعنى أن يصدر مراقب الحسابات رأيا غير صحيح في القوائم المالية كان يصدر رأيا ايجابيا بخصوص قوائم مالية فيها أخطاء مادية نتيجة لعدم قدرته على اكتشاف هذه ألأخطاء أو العكس قد يصدر رأيا متحفظا في قوائم مالية لا تتضمن أخطاء جوهرية أو ذات أهمية نسبية .

ويرتبط مفهوم مخاطر الرقابة بمفهوم التأكد حيث يرتبط المفهومان بعلاقة عكسية بينهما فكلما زادت المخاطر كلما قل مستوى التأكد ، فعندما نقول بان مخاطر الرقابة المقبولة هي ٣% هي نفسها عندما نقول بان تأكيد الرقابة المقبول ٩٧% حيث يساوي التأكد في الرقابة (١- خطر الرقابة) ، (الفيين ارنز و لوبك ٢٠٠٨ : ٣٣٥) ، كما ترتبط مخاطر الرقابة بجودة الرقابة حيث كلما زادت جودة الرقابة كلما قل حجم الخطر الذي يواجه عملية الرقابة ، وتتمثل جودة الرقابة بقدرة مراقب الحسابات على اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية حيث حددت معايير الرقابة الدولية مسؤولية المراقب عن أخطاء الرقابة وضرورة بذل العناية المهنية اللازمة لتقدير مستوى ألأخطاء التي تواجه عمله لأجل تقليلها إلى أدنى مستوى ممكن .

وقد وردت عدة تعاريف لمخاطر الرقابة من قبل المنظمات المهنية الدولية وبعض الكتاب المهتمين بمهنة الرقابة ، فقد عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين مخاطر الرقابة بأنها مخاطر المعلومات الخاطئة التي تحدث في بند معين أو مجموعة من المعاملات والتي تكون جوهرية بمفردها أو عندما تجتمع مع حسابات أو معاملات أخرى بحيث لا يمكن اكتشافها أو منعها في الوقت المناسب (نشرة المعايير الدولية ، ١٩٩٨) .
كما عرفت مخاطر الرقابة من قبل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي بموجب نشرة المعايير الأمريكية رقم ٤٧ ، بأنها المخاطر الناجمة عن فشل المراقب دون علمه في تعديل رأيه بشكل ملائم بخصوص قوائم مالية فيها أخطاء جوهرية. (AICPA, SAS, No.47) (American Institute of Certified public Accountants, Statement on Auditing Standards , N0.47) ، كما عرفت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) مخاطر الرقابة بأنها احتمال قيام المراجع بإصدار رأي مطلق على قوائم مالية تحتوي على غش أو أخطاء هامة (معيار خطر المراجعة والأهمية النسبية في المملكة العربية السعودية رقم (١) ، ٢٠٠٠) .

كما يعرف خطر الرقابة بأنه مقياس لاستعداد المراقب في تقبل احتواء القوائم المالية على تحريف يتسم بالأهمية النسبية بعد الانتهاء من المراجعة وإصدار تقرير نظيف ، أو هو مدى قبول المراجع لوجود مستوى معين من عدم التأكد خلال أداء وظيفة المراجعة (آلفين أرينز وجيمس لوبك ، ٢٠٠٢ : ٣٠٨ ، ٣٥٤) .

ويمكن تعريف مخاطر الرقابة بأنها فشل مراقب الحسابات بإصدار رأي ملائم في قوائم مالية أو بنود معينة قد لاتعبر عن حقيقتها .

2-2 وسائل تقدير مخاطر الرقابة

تقع مسؤولية تقدير مخاطر الرقابة على مراقب الحسابات باعتباره الجهة المكلفة بهذه المهمة وفقا لما تقضي به معايير الرقابة الدولية، والمقصود بتقدير الخطر هو تحديد مستوى الخطر أو مستوى عدم التأكد الممكن قبوله من قبل مراقب الحسابات عند تأدية عمله، حيث لابد وأن تكون هناك نسبة معينة من الخطر التي يتحملها المراقب ولكن يجب أن تخضع هذه النسبة لضوابط ومقاييس معينة، لذلك فأن على المراقب أن يكون يقظا عند تحديد هذه المخاطر الممكن قبولها لما يترتب عليها من تكاليف كبيرة فمثلا عندما يقرر المراقب قبول نسبة منخفضة من المخاطر فأن هذا يترتب عليه زيادة في إجراءات التدقيق الإضافية من أجل تخفيض حجم المخاطر في حين قد لا تكون هناك حاجة لمثل هذه الإجراءات الإضافية أو بالعكس فقد يقرر المراقب قبول مستوى عالي من المخاطر وقد تكون هناك أخطاء جوهرية في القوائم المالية مما تعرض المراقب إلى المسائلة القانونية .

ونتيجة لعدم وجود أسلوب أو مقياس محدد من قبل المعنيين أو المشرفين على مهنة الرقابة لتقدير الخطر ما عدا ما ذكر في نموذج المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ونموذج المعهد الاسترالي للمحاسبين القانونيين ونماذج أخرى وهذه النماذج مشابهة لبعضها حيث اشتملت جميعها على إن خطر الرقابة = الخطر الطبيعي × خطر الرقابة الداخلية × خطر الاكتشاف (AICPA, SAS, No.39) وجميعها تعتمد التقدير الشخصي لمراقب الحسابات لذلك فأن الأسلوب المتبع في هذه الحالة هو اعتماد أسلوب التقدير الشخصي لهذا الخطر من قبل المراقب على ضوء خبرته ومهارته، لذلك فانه يجب أن ندرك أن أي مقياس للمخاطر ما هو إلا مجرد تقدير يتوقف على حجم المعلومات المتاحة (الصحن وآخرون، ٢٠٠٦: ٢٣١) ولكن مع هذا فان التقدير لابد وأن يكون مستند إلى حقائق أو أدلة واقعية يتم التوصل إليها من خلال تحليل الخطر الكلي إلى مكوناته الأساسية ومن ثم القيام بدراسة العوامل التي لها تأثير على نشوء كل نوع من أنواع المخاطر وبالتالي يمكن التوصل إلى الخطر الكلي المقبول أما على أساس كمي كان تكون نسبة المخاطر المقبولة ٤% أو تكون نسبة التأكد المقبولة ٩٦% (١٠٠%-٤%) وإما أن تقدر المخاطر المقبولة على أساس وصفي كأن يكون مستوى المخاطر المقبولة بمستوى منخفض أو متوسط أو عالي وفي كل الأحوال يجب على المراقب الابتعاد عن عنصر المغالاة في تقدير المخاطر مما يترتب علية زيادة في كلفة عملية الرقابة كما عليه أن لا يكون متفائلا كثيرا بعدم وجود مخاطر مما يترتب عليه زيادة في كلف المسائلة القانونية ، لذا فان على المراقب أن يوازن بين كلف الرقابة الإضافية وبين الكلف التي يتحملها من جراء المسائلة القانونية ، حيث انه من الجدير بالذكر إن زيادة التكاليف الإضافية غير المبرر لها يجب مقارنتها مع تكاليف المسائلة القانونية التي من المتوقع أن يتعرض لها المراقب لكي لا يتهاون المراقب في سبيل توفير جزء من التكلفة على حساب عدم التأكد، (patterson , E.1993 , : 278) .

وأما ما يتعلق بتوقيت تقدير مستوى المخاطر المقبولة فهي تقدر إما قبل التعاقد مع العميل والتي على أساسها يتم الاتفاق على تحديد أجور التدقيق وإما تقدر عند التخطيط لعملية الرقابة من أجل تحديد أدلة الإثبات الممكن الحصول عليها وتهيئة باقي مستلزمات التدقيق الأخرى أو تقدر أثناء تأدية المراقب لعمله من أجل التوسع في الاختبارات التفصيلية والتحليلية عندما تكون هناك ضرورة لمثل هذا التوسع ومن أهم الإجراءات الواجب إتباعها من قبل مراقب الحسابات لتقدير مخاطر الرقابة هي :

1-2-2 تقييم سلوك ونزاهة إدارة الشركة

تشكل عدم نزاهة وأمانة الإدارة أو الشك فيها أحد المخاطر المهمة على عملية الرقابة بحكم مسؤولية الإدارة عن انجاز كافة العمليات الخاضعة لرقابة مراقب الحسابات وبإمكانها أن تتلاعب في السجلات أو تخفي بيانات أو معلومات مهمة عن المراقب ، لذا فقد أحدثت حالات غش الإدارة تأثيرات عميقة على مهنة المراجعة حيث تسببت في إضعاف مصداقيتها وأساءت إلى سمعة المراجعين ، (الوشلي ، ٢٠٠٧ : ٣) .

وفي دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أشارت إلى إن حالات غش الإدارة كلفت المشاركين في أسواق المال أكثر من ٥٠٠ مليار دولار خلال السنوات الأخيرة ، إضافة إلى الدعاوي القضائية التي رفعت على مراقبي الحسابات (Rezaee , 2005 :.277) ، لذا فأنه من المهم أن يقوم المراقب بفحص أمانة الإدارة من خلال التعرف على المنازعات بين الإدارة وبين المساهمين أو بينهم وبين الهيئة العامة للضرائب أو بينهم وبين المقرضين أو المستثمرين أو من خلال الاطلاع على الخلافات بين الإدارة وبين مراقبي الحسابات السابقين من خلال دراسة معدل دوران مراقبي الحسابات في المنشأة خلال الفترة السابقة وكذلك يمكن

التعرف على هذه المخاطر من خلال فحص معدل دوران العاملين وخاصة موظفي الرقابة الداخلية وكذلك دراسة الدعاوي المقامة على المنشاة وأسبابها ، وعلى ضوء هذه المؤشرات يستطيع المراقب أن يقرر حجم المخاطر التي تواجه عملية الرقابة والتي قد تصل إلى رفض المراقب التعامل مع المنشأة وخاصة عندما تكون تلك المخاطر ذات أثر وكلفة عالية على المراقب .

2-2-2 دراسة طبيعة نشاط الشركة وحجمها

تختلف طبيعة نشاط كل منشأة عن منشأة أخرى ، فهناك من المنشآت من تكون أعمالها محفوفة بالمخاطر مما يتطلب من مراقب الحسابات تقدير هذا الخطر من أجل تلافي انعكاساته عليه فمثلا يرتفع الخطر في شركات الأموال الخاصة ببيع وشراء الأسهم أو شركات التأمين أو الشركات التي يشكل فيها رأس المال نسبة عالية من موجودات الشركة الثابتة وكذلك الشركات التي تعمل في ظل منافسة شديدة مما يضطرها ألأمر إلى تخفيض أسعار منتجاتها وبالتالي فأن هذا يؤثر على حجم الإيرادات ، لذا فانه عند القيام بمراجعة القوائم المالية ينبغي على المراجع أن يكون لديه معرفة أولية كافية بطبيعة عمل المنشأة والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه حتى يتمكن من تحديد وتقييم المخاطر الحتمية ومخاطر الرقابة ، وفي تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق عملية المراجعة ، (الحداد ، ٢٠٠٨ : ٧٩) ، ويمكن لمراقب الحسابات أن يتعرف على طبيعة عمل المنشأة من خلال الاتصال بالمراقبين السابقين أو من خلال المقابلات مع الموظفين أو زيارة مصانع المنشأة أو فحص محاضر اجتماعات الإدارة والتي قد تتضمن قرارات في تغيير بعض الأنشطة أو التوسع في الإنتاج أو الدخول في تعاقدات مع الغير لسنوات قادمة مما يشكل خطر على المنشأة في حالة عدم الوفاء بهذه الالتزامات نتيجة تغيير في تكاليف المنتج وخاصة إذا كانت هذه التعاقدات تتضمن غرامات تأخيرية مما يتطلب تقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية .

أما ما يتعلق بحجم المنشأة فقد تزداد المخاطر في المنشآت الكبيرة أكبر مما هي علية في المنشآت الصغيرة نتيجة لكثرة المستخدمين للقوائم المالية في المنشآت الكبيرة ويمكن للمراقب أن يتعرف على حجم المنشآت من خلال ملاحظة أرصدة الموجودات وكذلك حجم الإيرادات وحجم المعاملات اليومية .

2-2-3 فحص نتائج تدقيق الحسابات للسنوات السابقة

قد تتضمن الحسابات الختامية وتقرير مراقب الحسابات للسنوات السابقة ملاحظات هامة بخصوص مخالفات وأخطاء جوهرية تشكل بمجموعها أخطاء تهدد مستقبل المنشأة، فعلى المراقب أن يتأكد من الإجراءات المتخذة من قبل المنشأة بخصوص التسويات الخاصة بهذه الأخطاء الجوهرية فمثلا عندما توجد ضمن الملاحظات بأن المنشأة تعاني من أزمة في تحصيل ديونها بذمة المدينين وكثرة الديون المعدومة ففي هذه الحالة على المراقب أن يتأكد من مدى استمرارية هذه الأخطاء ومدى تأثيرها على وضع الشركة المالي من أجل أن يقيم الخطر الممكن قبوله .

4-2-2 دراسة طبيعة كل حساب ومدى تعرضه للخطأ والغش

تختلف طبيعة كل حساب في أي منشأة عن طبيعة الحساب ألآخر تبعا إما لطبيعة الحساب نفسه أو لطبيعة نشاط المنشأة فمثلا يكون حساب النقدية أكثر عرضة للمخاطر مقارنة بحساب ألأراضي أو المباني وخاصة عند وجود مبالغ كبيرة في صندوق المنشاة أو في التعاملات اليومية أو يكون حساب المخزون في منشأة يكون إنتاجها عرضة للتقادم كالصناعات الالكترونية أو صناعة الملابس أكثر تعرضا للمخاطر مقارنة بمخزون المواد الإنشائية في منشأة أخرى أو حساب المخزون لبعض المواد سريعة التلف كمخزون منتجات ألألبان أو الفواكه أو صناعة المرطبات فيكون أكثر تعرضا للخطر مقارنة بمخزون مادة السكر في منشأة صناعة السكر مثلا ، لذلك على المراقب أن يقدر هذه الأخطار بالمستوى الذي يتلائم وطبيعة كل حساب من أجل أن تؤخذ هذه المخاطر في الحسبان عند إعداد خطة التدقيق أو اتخاذ الإجراءات الملائمة لمنع حدوث ألأخطار أثناء عملية التدقيق ، كما أن على المراقب أن يلاحظ تكرار أخطاء معينة في بعض الحسابات ، فوجود خطأ صغير القيمة في نهاية الشهر مثلا يدل على وجود خطا جوهري خصوصا إذا كان هذا الخطأ يتكرر شهريا . (معيار مخاطر الرقابة في المملكة العربية السعودية رقم (١) ، ٢٠٠٠) ، كما يمكن استخدام المستوى المقدر لمخاطر الرقابة في تخطيط طبيعة وتوقيت ونطاق الاختبارات الأساسية لمراجعة رصيد كل حساب ، (AICPA, SAS, No.55) .

5-2-2 دراسة الوضع الاقتصادي المؤثر في المنشأة والأخطار الناجمة عن الكساد في السوق ، فهناك الكثير من المخاطر التي قد تهدد مستقبل المنشأة والتي تكون خارج إرادة الإدارة فالوضع الاقتصادي والسياسي غير المستقر في البلد له تأثير على مستقبل المنشأة واستمرارها في نشاطها كما هو الحال في العراق مثلا حيث الوضع السياسي والأمني قد أدى إلى تدهور الحالة الاقتصادية لجميع المنشات ، وكذلك فان الكساد الاقتصادي يشكل خطر على إنتاج ورواج منتجات المنشأة وكذلك التقلبات في هذه الأسعار وخاصة أسعار الأسهم والسندات فيما يخص المنشآت التي تمارس هذا النوع من النشاط وكذلك يمكن أن يؤثر الركود الاقتصادي على قدرة المدينين للمنشأة في تسديد التزاماتهم إليها كما حدث في الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ نتيجة لإفلاس أحد المصارف الأمريكية الذي أثر على الاقتصاد العالمي بشكل عام ، وقد حمل المجتمع العالمي مراقبي الحسابات مسؤولية عدم التنبؤ بهذا الانهيار الاقتصادي ، ذلك لان المدققين هم أقرب إلى الصورة الدقيقة لحال الشركات العالمية والبنوك الكبيرة في العالم ، ورغم ذلك لم يصدر عن هؤلاء المدققين أي تحذير اتجاه الاقتراب من الكارثة ، فقد كانت التقارير المحاسبية التي تصدر بشكل دوري عن هذه البنوك والشركات الكبرى مثالية عند قراءتها ومطمئنة إلى حد إغراء المستثمرين بالدخول إلى سوق هذه الشركات (البصيري، ٢٠٠٩: ٣) مما يتحتم على مراقب الحسابات أن يأخذ مثل هذه المخاطر بنظر الاعتبار عند التعامل مع المنشأة .

6-2-2 دراسة موقف الشركة المالي

من المخاطر الكبيرة التي تواجه كثير من المنشآت هو ما يتعلق بموقف السيولة والكفاءة المالية لدى تلك المنشآت والذي غالبا ما يؤدي هذا الوضع إلى إفلاس بعض المنشآت نتيجة لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الغير ، حيث أن النقص الحاصل في السيولة النقدية للمنشأة الناجمة عن نقص رأس المال العامل يؤدي إلى نقص الأصول المتداولة عن احتياجات المشروع وهذا يعني تعرض المشروع إلى خسائر كبيرة قد تؤدي بحياته عندما لا تكون له مقدرة على استيعاب هذه الخسائر (الحيالي ٢٠٠٧ : ١١٢) لذا يجب على مراقب الحسابات أن يقيم المخاطر المالية التي تتعرض لها المنشأة لكون هذا الجانب له علاقة مباشرة باستمرار المنشأة في مزاولة نشاطها ويتم ذلك من خلال استخدام وسائل التحليل المالي مثل نسبة التداول التي يتم التوصل إليها من خلال قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة أو نسبة النقد التي تستخرج من قسمة النقد مضافا إليه الأوراق المالية القابلة للبيع على المطلوبات المتداولة ، كما وعلى مراقب الحسابات أن يتعرف على مصادر التمويل وخاصة التمويل الذي يكون مصدره القروض قصيرة الأجل والضمانات والفوائد الخاصة بهذه القروض حيث تشكل القروض قصيرة الأجل مصدر خطر على المنشأة في حالة عدم اتخاذ الإجراءات المناسبة للوفاء بهذه القروض عند استحقاقها وعلى ضوء نتائج هذا التحليل يستطيع المراقب أن يقدر حجم المخاطر التي تتعرض لها المنشأة من خلال هذا العامل .

2-2- دراسة المخاطر الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات

من المخاطر التي تتعرض لها عملية الرقابة هي المعالجات الالكترونية للعمليات المالية حيث انه بموجب هذا النظام فان مراقب الحسابات لا يتعامل مع أدلة الإثبات الأصلية وإنما يتم التعامل مع معالجة البيانات من خلال شاشة الحاسوب وهذا يجعل عملية التلاعب في البيانات عملية سهلة ، لذلك فان ظهور الحواسيب قد ترتب عليه طرائق حديثة تماما لارتكاب الغش مما جعلها أكثر سهولة من حيث ارتكابها وأكثر صعوبة من حيث اكتشافها (دحدوح ٢٠٠٦ : ١٨١) لذلك فان علي المراقب أن يقوم بفحص نظام معالجة البيانات وقنوات الاتصال بين أقسام الحاسوب ودراسة المجالات التي يمكن من خلالها أن تحصل حالات اختراق لغير المخولين للبيانات المالية وكذلك بإمكان المراقب أن يقوم بفحص عينة وفقا لإجراءات التدقيق ألمستندي ومطابقة النتائج التي يحصل عليها مع النتائج من خلال المعالجة الالكترونية ، كما يمكن للمراقب أن يقوم باختبار النظام ألآلي لمعالجة البيانات عن طريق تغذية الحاسوب بمستند صرف سبق وان تم تسديده لأحد الدائنين ليرى ماذا سيحصل لهذه المعاملة من تكرار في التسديد أم الرفض .

8-2-2 فحص كفاءة نظام الرقابة الداخلية

بالنظر للأهمية الكبيرة والمكانة التي يتمتع بها نظام الرقابة الداخلية في حماية أموال المنشأة باعتباره يمثل خط الدفاع الأول لحماية حقوق المساهمين والمتعاملين مع المنشأة وكافة المستفيدين من القوائم المالية ، لذلك فأن أي ضعف في هذا الجهاز من شأنه أن يزيد من مخاطر الرقابة سواء كان هذا الضعف في استقلالية الجهاز أو في كفاءته أو في نزاهته وأمانته ، لذا فأن على مراقب الحسابات أن يقوم بفحص مدى كفاءة هذا النظام من خلال وسائل الفحص المعروفة من أجل أن يحدد حجم المخاطر الناجمة عن ضعف النظام ، كما أن من المهم أن يتوصل المراقب إلى تفهم لأنظمة الرقابة التي صممتها الإدارة ونفذتها لمنع الغش واكتشافه وذلك لان تصميم وتنفيذ هذه الأنظمة يمكن الإدارة أن تتخذ أحكاما شخصية تتعلق بطبيعة ومدى الأنظمة التي تختارها لتولي هذا الأمر(معيار المراجعة المصري ٢٤٠ : ١٦) .

3-2 أسباب ومؤشرات مخاطر الرقابة

من أسباب ظهور مخاطر الرقابة مايكون سببه مراقب الحسابات نتيجة لعدم اكتشافه الأخطاء الجوهرية ومنها مايتعلق بالإدارة لارتكابها أخطاء متعمدة أو غير متعمدة ومنها ما يعود لأسباب خارج إرادة الإدارة ومراقب الحسابات (أسباب خارجية)، وبغض النظر عن مصادر ومسؤولية من يتحمل المخاطر فأن مسؤولية اكتشافها تقع على عاتق مراقب الحسابات باعتباره الشخص الممتهن لهذه المهنة بالرغم من أن معايير الرقابة لاتحمل المراقب مسؤولية اكتشاف جميع الأخطاء ، ولكن كثرة حوادث الغش والتلاعب جعلت المجتمع المالي يمارس ضغوط ضد المهنة بهدف تحميل المراجع المسؤولية عن عمليات الغش والتلاعب التي تمارسها الإدارة (دحدوح ، القاضي ٢٠٠٩ :٣١) حيث أن قوانين كثير من الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية تحمل المراقب مسؤولية اكتشاف الأخطاء بغض النظر عن طبيعة تلك لأخطاء ، بسبب أن معايير الرقابة لا تمثل ضمان لحماية مراقب الحسابات من مطالبات الجهات المتضررة من رأي المراقب باعتبار أن معايير الرقابة لا تمثل إلا إرشادات للمراقب وعليه فقد حصل تغيير في معايير الرقابة الدولية ، فالمعايير الحديثة ومنها المعيار الأمريكي رقم ٩٩ لسنة ٢٠٠٢ الذي عدل المعيار رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٣ والمعيار رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٧ ، فقد وسع من مسؤولية مراقب الحسابات عن اكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية (AICPA, SAS, No.99) . ولهذا يمكن تحديد أهم أسباب مخاطر الرقابة بما يلي:

2-3-1 نقص الكفاءة المهنية لدى مراقب الحسابات في تقييم واكتشاف المخاطر حيث تظهر أخطار الرقابة عندما تكون هناك عدم قدرة لدى المراقب في اكتشاف الأخطاء الأساسية أو المادية في القوائم المالية إما نتيجة لاستخدام المراقب لإجراءات تدقيق غير سليمة ، كما في حالة إنهاء إجراءات المراجعة قبل موعدها وعدم تنفيذ خطوات برنامج المراجعة بالكامل أو استخدام طرق مختصرة وغيرها من الممارسات التي تؤثر سلبا على تقييم المراجع للتحريفات المادية الموجودة ، وبالتالي تقييمه لمستوى المخاطر المنخفضة المقبولة ،(عوض ، ٢٠٠٨ :٤) ، ومن عوامل نقص الكفاءة الأخرى هو التفسيرات الخاطئة أو غير الصحيحة لنتائج الفحص مما تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى ظهور مخاطر التدقيق وعدم اكتشافها في الوقت المناسب ، وفي دراسة Lennox , c,s. نقلا عن عادل ممدوح للتعرف على مدى دقة المعلومات الواردة بتقرير مراقب الحسابات في التنبؤ بإفلاس الشركات ، حيث يلاحظ أن معظم الشركات التي أفلست لم يتضمن تقرير المراجعة الخاص بها أية إشارات تفيد ذلك قبل وقوع الحدث (ممدوح ، ٢٠٠٨ :١٢) .

2-3-2 نقص أو خلل في استقلالية مراقب الحسابات نتيجة لوجود علاقات بين المراقب والإدارة أو وجود مصالح مشتركة بينهما تؤدي إلى تهاون المراقب في الحصول على المعلومات المهمة التي يمكن من خلالها اكتشاف الأخطاء الجوهرية ، وفي دراسة لاستطلاع أراء مراقبي الحسابات حول المشاكل التي تواجه مهنة مراقبة الحسابات في العراق فقد أشار ٨٠% من عينة البحث إلى ارتفاع درجة تأثير مشكلة استعداد معظم مراقبي الحسابات لصياغة نتائج التدقيق بالشكل الذي ينسجم مع رغبات الإدارة ، (مرهون، ٢٠١٢ :١٨) مما ينعكس على استقلال مراقب الحسابات .

2-3-3 محاولة الإدارة تضليل مراقب الحسابات وذلك عن طريق إخفاء معلومات أساسية ذات أهمية نسبية عن المراقب من اجل تحقيق منافع خاصة للإدارة مقابل تحقيق أذى لطرف أخر ، لذلك فأنه إذا رغبت الإدارة عن عمد وإصرار مسبق تضليل المدقق فأنه يستحيل عليه إلا بجهود مضنية وبكلفة مرتفعة ووقت طويل أن يكتشف ذلك (أرزاق أيوب ٢٠٠٨ : ٩٩) ، وذلك لان المراجع لا يستطيع مراجعة عمليات لم يتم تسجيلها في السجلات فالمراجع لا يعلم الغيب فهو بشر لا يفحص إلا ما وجد ، فإذا اخفت الإدارة أية عمليات ولم تقم بتسجيلها في السجلات فلا يمكن للمراجع اكتشافها (الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج في المملكة العربية السعودية : ٨) .

2-3-4 نقص في جودة الأداء لدى مراقب الحسابات .

يرتبط هذا السبب بالسبب الأول (نقص الكفاءة) وقد يكون احد أسباب نقص الجودة هو نقص الكفاءة لدى مراقب الحسابات أضافه إلى أسباب أخرى حيث ترتبط جودة الأداء بعلاقة عكسية مع ظهور المخاطر أي كلما ارتفعت جودة الأداء كلما قل خطر الرقابة وبالعكس ويأتي النقص في جودة الأداء نتيجة لعدم تطابق إجراءات الرقابة مع المواصفات الخاصة بالرقابة وفقا لمعايير الرقابة المعتمدة ، ويرى البعض بأن جودة الأداء تعني انجاز عملية الرقابة بأقل وقت ممكن وبأعلى نوعية مطلوبة (Holling , 1996 .:.33) .

2-3-5 ضعف نظام الرقابة الداخلية ويتمثل هذا الضعف إما بنقص في استقلالية جهاز الرقابة الداخلية أو قلة خبرة وكفاءة موظفي الرقابة الداخلية أو وجود نقص في نزاهة كادر الرقابة ، ونظرا لان ضعف الرقابة يعبر عنه كخطر (بمعنى احتمال) فأنه من الناحية النظرية تتراوح قيمته من مخاطر منخفضة جدا (قريب من الصفر) إلى الحد الأقصى للمخاطر (الواحد الصحيح) (صادق حامد ٢٠٠٤ : ١٢٥) .

6-3-2 عدم نزاهة وأمانة الإدارة في المنشأة .

تشكل عدم أمانة الإدارة احد الأسباب المهمة في ظهور مخاطر الرقابة ، وتظهر عدم نزاهة الإدارة من خلال عدة صور منها ارتكاب عمليات الغش و التلاعب في القوائم المالية إما من اجل الحصول على مكاسب مادية لصالح الإدارة وخاصة عندما ترتبط رواتب ومكافئات الإدارة بنسبة معينة من الإرباح أو من اجل تحسين صورة الإدارة لدى المساهمين ، وفي دراسة لاختبار العلاقة بين حوافز الإدارة وحالات الغش المحاسبي بالقوائم المالية للشركات الأمريكية ، فقد تبين إن الاستخدام المتزايد للمكافئات المعتمدة على الأداء خلال الفترة قصيرة الأجل يزيد من احتمالية الغش المحاسبي في الشركات (Marie , 2006 p.114) ، ويرى البعض انه من الصعب اكتشاف احتيال الإدارة لكونها في موقع يؤهلها إن تخترق إجراءات الرقابة الداخلية وبالتالي تستطيع أن تخفي الكثير من حالات التلاعب بشكل محكم(Arens , Loebbecke ,1997 :. 240) ، ومن مظاهر عدم نزاهة الإدارة هو تدخلها في تحديد طبيعة الأنظمة المحاسبية ، في الوقت الذي يجب ضمان نزاهة الأنظمة المحاسبية وأنظمة إعداد التقارير المالية للشركة وبضمنها التدقيق المستقل وأنظمة إدارة المخاطر (مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للحكم المشترك، ٢٠٠٤: ٣٣) .

٢-٣-٧ اتساع حجم الإعمال وانفصال الملكية عن الإدارة ، حيث أن التوسع في العمليات الخارجية أو الاستحواذ على عمليات خارجية من شأنه أن يحمل مخاطر جديدة وفريدة من نوعها يمكن أن تؤثر في عملية الرقابة (معيار المراجعة المصري رقم ٣١٥ : ١٨) ، كما أن تضارب المصالح بين الإدارة و المساهمين أو بين الإدارة والجهات الأخرى المستفيدة من القوائم المالية وكذلك قلة حرص الإدارة من شانه أن يؤدي إلى ظهور مخاطر على عملية الرقابة وقد أوضحت كثير من الدراسات انه من احد الأسباب المهمة للمخاطر التي تعرضت لها المنشآت هو بسبب ضعف كفاءة الإدارة ، حيث أن مجلس الإدارة النشط والمستقل يمكن أن يؤثر في فلسفة وأسلوب تشغيل الإدارة العليا في المنشات الأكبر حجما (معيار المراجعة المصري ٣١٥ : ٢٠) .

8-3-2 الضغط الناجم عن ضيق الوقت على مراقب الحسابات لإنجاز عملية التدقيق بوقت قصير اقل من الوقت الذي تتطلبه عملية التدقيق ومما هو معلوم أن عملية الرقابة تنفذ وفقا لبرنامج زمني محدد تحدد فيه توقيت الإجراءات التفصيلية والتحليلية لعملية الرقابة وكذالك يحدد فيه تاريخ إعداد التقرير النهائي ويكون هذا التحديد بعد التوصل للتقدير النهائي لمخاطر الرقابة ، لذا فأن الإخلال في تنفيذ البرنامج من شأنه إن يزيد من مخاطر الرقابة ، وفي دراسة للعلاقة بين جودة الأداء والرقابة غير المنظمة ظهر أن الضغط الناجم عن ضيق الوقت يؤدي إلى تقليل جودة الأداء المهني بنسبة ٦٦% (عوض، ٢٠٠٨ : ٢) .

2-3-9 التقدم المتزايد في تكنولوجيا المعلومات حيث انه بالرغم من المزايا التي يحققها هذا النظام إلا انه لايخلو من بعض المخاطر في معالجة العمليات المالية في المنشات المتمثلة بالمدخلات الخاطئة أو المزورة التي قد تكون لخدمة أغراض معينة آو ضعف في تصميم الأنظمة أو في تشغيل البرامج التي تؤدي إلى حدوث أخطاء جسيمة في المخرجات مما تكون هناك صعوبة بالنسبة للمراقب في تتتبع العمليات المالية في ظل المعالجات الإلية، لذلك يجب إن يكون لدى المراجع مهارة وخبرة كافية للفهم والإلمام بنظام التشغيل الالكتروني ويجب إن يكون مقدار فهمه للنظام كافيا لتقييم الخصائص الأساسية للنظام (محمد فضل، خالد راغب ٢٠٠٩ : ٢٧٦)، وفي دراسة للعلاقة بين مخاطر الغش وبين استخدام الأنظمة الالكترونية فقد تبين أن ١٩٠ حالة غش من ٢٣٨ حالة تمثل ٧٩% من العينة قد ارتكبت في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر اكبر مستخدم في العالم للأنظمة الالكترونية ، ١٣% من العينة قد ارتكبت في المملكة المتحدة والباقي في دول أخرى (أبو غاية سنة ، ١٩٨٧ :٨٩) .

2-4 مكونات مخاطر الرقابة (Audit Risk Components)

يطلق على مخاطر الرقابة مجتمعة بمخاطر الرقابة النهائية (Final Audit Risk) أو المخاطر الكلية أو مخاطر الرقابة المقبولة ، لذلك فأنه عندما يقرر مراقب الحسابات تحديد المستوى المقبول من خطر الرقابة النهائي فلا بد من تحليل هذا الخطر إلى مكوناته الأساسية لمعرفة مدى تأثير كل نوع من هذه الأنواع على الخطر النهائي الممكن قبوله ومن أهم أنواع أو مكونات مخاطر الرقابة هي :-

2-4-1 المخاطر الطبيعية (المخاطر الحتمية أو ألملازمة) (Inherent Risk)

يرتبط هذا النوع من المخاطر بطبيعة النشاط للمشروع أو بطبيعة كل نوع من أنواع الحسابات أو بنوع معين من المعاملات حيث أن لطبيعة كل نشاط أو حساب خطر معين ، لذلك فأن هذا النوع من المخاطر لا يمكن التحكم فيه من قبل مراقب الحسابات لأنه لم ينشأ بسببه وإنما ينشأ بسبب طبيعة نشاط المنشاة ، لذلك تعتبر المخاطر الطبيعية من أهم أنواع المخاطر التي تواجه المراقب عند تأديته لمهام عمله ويعتبرها البعض بأنها المصدر الأساسي لمخاطر الرقابة الأخرى .

ويعرف الخطر الطبيعي بأنه احتمال وجود أخطاء جوهرية في أرصدة معينة من الحسابات أو في مجموعة معينة من العمليات ليس بسبب ضعف في إجراءات الرقابة الداخلية وإنما نتيجة لمتطلبات نشاط المنشأة ، وعرفه آخرون بأنه تقدير المراجع لاحتمال وجود أخطاء أكثر من الحد المقرر قبوله وقد يوجد في عملية مالية أو في رصيد حساب أو في معاملة أو جزء منها وذلك مع الأخذ في الاعتبار عدم وجود رقابة داخلية متعلقة به (القريقري ٢٠٠٢ : ٢٢) لذا فأنه عندما يقوم مراقب الحسابات بتقييم المخاطر الطبيعية فأنه لايأخذ بنظر الاعتبار دورا لرقابة الداخلية في الحد من هذه الأخطار لكون هذا النوع من الإخطار لايرتبط بفاعلية نظام الرقابة الداخلية .

وتتمثل المخاطر الطبيعية بأربعة مخاطر أساسية : (Holliwell , J. ,1998 :295)

(أ) مخاطر التشغيل أو الأعمال (Operation Risk)

ويعبر عنها بأخطار مزاولة المهنة أو النشاط حيث تنشأ هذه المخاطر في الأعمال التي تتصف طبيعتها بخطورة عالية مقارنة بغيرها من الإعمال الأخرى ، وتتمثل مخاطر الأعمال إما بانخفاض الإرباح في المنشأة بسبب التقلبات في الأسعار للسلع المنتجة من قبلها بسبب المنافسة الشديدة أو نتيجة لتعرض منتجات المنشاة للتلف السريع كالمنشات التي تتعامل بالمنتجات الزراعية كالفواكه والخضر أو المنتجات التي تتعرض للتقادم السريع كالصناعات الالكترونية ، أو مخاطر التوسع في النشاط التي تتمثل في عدم تقدير الطلب بدقة (معيار المراجعة المصري ٣١٥ ملحق١) أو المخاطر التي تتعرض لها شركات التدقيق بسبب التعويضات التي تتكبدها لصالح الجهات التي تعرضت إلى إضرار نتيجة اعتمادها على القوائم المالية المدققة من قبلها بسبب فشل عملية الرقابة .

(ب) المخاطر المالية (Financial Risk)

وهي التي تنشأ نتيجة لنقص في السيولة النقدية الناجمة عن انخفاض في التدفقات النقدية اللازمة لتمويل نشاط المنشاة إما بسبب تكرار الخسائر التي تتعرض لها المنشاة أو بسبب مواجهة المشروع لالتزامات معينة قد تفوق قدرته على الوفاء بهذه الالتزامات مثل رفع دعاوي على المنشاة إمام المحاكم مما قد يعرض المنشاة إلى مخاطر تهدد استمرارها في نشاطها ، كما أن من مظاهر المخاطر المالية هو اعتماد المنشاة في تمويل عملياتها التشغيلية على الدين وخاصة عندما يكون هذا الدين بقروض قصيرة الأجل ، كما ويمكن النظر إلى المخاطر المالية أيضا بأنها ، المخاطر الناتجة عن فشل المنشاة في الوفاء بأعباء الديون وفقا للشروط المتفق عليها مع الممولين أو المقرضين (محمد علي ٢٠٠٥ : ١١) .

(ج) مخاطر السوق (Market Risk)

تعتبر بيئة العمل التي تعيش فيها المنشات بيئة محفوفة بالمخاطر قد تهدد كيان كثير من المنشات وتتمثل مخاطر السوق بدخول منتجات جديدة للسوق أكثر جودة من المنتجات السابقة مما يقلل الطلب على المنتجات القديمة ، كما أن من مظاهر مخاطر السوق هو الوضع الاقتصادي المتمثل بحالات الكساد أو الركود الناجم عن أزمات اقتصادية تمر بها السوق ، كذلك تحدث الخسائر الاقتصادية إذا قامت المنشاة بمعاملات تجارية غير مناسبة قائمة على أساس المعلومات التي تم الحصول عليها باستخدام نماذج تقييم ضعيفة(احمد حلمي ٢٠٠٩ : ١٠١) لذلك فأن تقدير هذه المخاطر يتطلب خبرة وكفاءة عالية من مراقب الحسابات لجلب انتباه أصحاب المشروع لإدراك أهمية هذه المخاطر.

(د) المخاطر السياسية (political and Country Risk)

تتمثل المخاطر السياسية بالأزمات والنزاعات السياسية في بيئة المنشاة حيث يمثل عامل عدم الاستقرار السياسي والأمني من أهم عوامل الخطر التي تتعرض لها المنشات ، ومن أهم مظاهر هذه المخاطر هو تعرض المنشاة لحالات تجاوز على ممتلكاتها أو حالات عدم رغبة المستشارين أو الفنيين العمل فيها أو سحب الاستثمارات من الشركة من قبل الإطراف الأخرى أو انخفاض مستوى الثقة في التعامل مع المنشاة من قبل بعض الإطراف الأخرى وخاصة فيما يتعلق بمنح القروض أو التسهيلات الائتمانية .

2-4-2 المخاطر الممكن التحكم فيها (مخاطر الاكتشاف) (Detection Risk)

يرتبط هذا النوع من المخاطر بمدى فاعلية إجراءات الرقابة التي يقوم بها مراقب الحسابات حيث إن هذا الخطر يقع تحت سيطرة المراقب وبإمكانه التحكم فيه من خلال إجراءات التدقيق التي يقوم بها ، لذا فأن مسؤولية هذه المخاطر يتحملها بالدرجة الأساس المراقب باعتبار أن مسؤولية اكتشافها هي من مهامه الأساسية بحكم مسؤوليته المهنية اتجاه عميله والإطراف الأخرى المستفيدة من القوائم المالية المدققة من قبله .

وتعرف مخاطر الاكتشاف بأنها عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الموجودة في الحسابات والبيانات المالية ... بالرغم من إجراءات الفحص والتدقيق التي قام بها مراقب الحسابات (دليل التدقيق رقم ٤ ، ٢٠٠٠ : ١) كما وتعرف أيضا بأنها المخاطر الناتجة عن إخفاق المدقق في أداء الإجراءات والاختبارات الأساسية للتدقيق ومن ثم عدم التمكن من اكتشاف الأخطاء والتحريفات في البيانات المالية محل التدقيق (السبعاوي ، ٢٠٠٦ :٦١) ، ويمكن تعريف مخاطر الاكتشاف بأنها المخاطر الناجمة عن فشل اكتشاف الأخطاء الجوهرية من قبل مراقب الحسابات نتيجة لعدم تنفيذ إجراءات الرقابة بالمواصفات الرقابية المطلوبة والتي ينجم عنها حالة عدم التأكد لدى المراقب عند الإدلاء برأيه في القوائم المالية ، وتتمثل مخاطر الاكتشاف بعنصرين رئيسيين هما :

1-2-4-2 مخاطر فشل إجراءات الرقابة التفصيليةِ (Detailed Audit tests)

تظهر هذه المخاطر عندما لا يقوم مراقب الحسابات بتنفيذ إجراءات الرقابة بشكل كامل أي لايقوم بتنفيذ عملية الرقابة بنسبة١٠٠% وبالتالي فأن العينة التي يسحبها قد لا تمثل خصائص المجتمع أو العمليات الأخرى التي سحبت منها العينة وبالنتيجة فأن النتائج التي يحصل عليها المراقب أو الاستنتاجات التي يصل إليها تختلف عن النتائج التي من الممكن الحصول عليها فيما لو تم الفحص بشكل كامل ، أو قد ينشأ هذا الخطر نتيجة لتنفيذ إجراءات التدقيق بأسلوب غير ملائم وحتى في الأحوال التي يقوم فيها المراجعون بإجراء مراجعة كاملة ١٠٠% ، فأن ذلك لا يعني تلاشي الخطر تماما ، فقد يكون هناك عمليات لم يتم تسجيلها في دفاتر المشروع (أبو غابة ١٩٨٧: ٢٢٩) أو قد ينشا بسبب سوء في تطبيق إجراءات الرقابة أو سوء في تفسير نتائج الفحص وخاصة عندما يدخل عامل التقدير الشخصي للمراقب كأساس في تقييم المخاطر كأن يستنتج المراقب أن احد أرصدة الحسابات أو المعاملات أو القوائم المالية الخاضعة لرقابته يوجد فيها أخطاء جوهرية في حين انه لا توجد هناك أخطاء مادية تستوجب الرفض ويطلق على هذا النوع من الأخطار بإخطار الرفض الخاطئ أو العكس قد يستنتج المراقب إن القوائم المالية لاتوجد فيها أخطاء مادية في حين توجد هناك أخطاء مادية تستوجب الرفض ، ويطلق على هذه الأخطار بأخطار القبول الخاطئ ، إذن هناك علاقة بين إخطار إجراءات الرقابة التفصيلية وبين جودة الرقابة حيث كلما زادت كفاءة الرقابة كلما قلت هذه المخاطر وبالعكس .

2-2-4-2 مخاطر فشل إجراءات الرقابة التحليلية (Analytical Procedures)

المقصود بالرقابة التحليلية هي دراسة العلاقة بين القيم المختلفة لجميع أنشطة المنشاة باستخدام وسائل التحليل المالي والوسائل الإحصائية الأخرى التي يعتمد عليها المراقب في تقييم أداء المنشاة فمثلا استخدام نسبة الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة التي تعتبر كمقياس لقدرة المنشاة على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الغير، لذلك فأن الفشل في تنفيذ الإجراءات التحليلية التي يقوم بها مراقب الحسابات من شأنه أن يؤدي إلى التوصيل إلى رأي غير سليم في القوائم المالية يتمثل إما بوصول المراقب إلى قناعة بان تلك القوائم موضوع الفحص تعتبر مضللة في الوقت الذي أنها عكس ذلك وإما إلى وصوله إلى قناعة بان تلك القوائم هي غير مضللة وفي حقيقة الأمر أنها مضللة نتيجة لاعتماده على بيانات غير دقيقة أو غير ملائمة في هذا المجال أو لأسباب تعود إلى كفاءة مراقب الحسابات في تقييم النتائج .

٢ ٤ ٣ مخاطر الرقابة الداخلية: (control Risk)

لقد عرف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي مخاطر الرقابة الداخلية بأنها المخاطر الناجمة عن حدوث أخطاء جوهرية في احد البنود أو في نوع من العمليات المالية ويكون هذا الخطأ جوهريا إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة حسابات أخرى ، ولا يمكن منعه أو اكتشافه في الوقت المناسب بسبب الضعف في نظام الرقابة الداخلية (نشرة المعايير الأمريكية ٤٧ ، ١٩٨٣) ، وفي دراسة في دولة الكويت لمخاطر التدقيق وعلاقتها بجودة الرقابة الداخلية فقد أظهرت الدراسة أن جودة الرقابة الداخلية للجهة محل التدقيق يقلل من مخاطر الرقابة حيث أفاد ٧٤% من العينة بموافقتهم على أهمية هذا العامل (الهويدي ، ٢٠٠٧ :٢٤) .

لذا فان هذا النوع من المخاطر ينشأ إما عن ضعف نظام الرقابة الداخلية في القدرة على اكتشاف الأخطاء الجوهرية في العمليات المالية أو نتيجة لرغبة الإدارة في ممارسة عمليات الغش والاحتيال من اجل اختلاس أصول المنشاة والتي ساعدها في ذلك هو الخلل في هيكلية جهاز الرقابة الداخلية وقد أطلق على هذا النوع من المخاطر بمخاطر غش الإدارة وهذا ما يتوافق مع المعيار الأمريكي ٨٢ لسنة ١٩٩٧ الذي استخدم لأول مرة كلمة الغش بدلا من المخالفة التي كانت تستخدم سابقا ، ثم جاء المعيار ٩٩ لسنة ٢٠٠٢ الذي حدد الإجراءات والإرشادات الواجب إتباعها من قبل مراقب الحسابات لاكتشاف غش الإدارة، حيث أشار بان على المدقق أن يركز على المواضع التي يعتقد أنها معرضة لتحريفات جوهرية وان يركز على العوامل الداخلية والخارجية التي تحفز أو تضغط على الإدارة لارتكاب الغش .

ومما يزيد من تأثير هذا الخطر هو انه لايخضع إلى سيطرة أو تحكم مراقب الحسابات ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المراجع نادرا ما يواجه حالات الغش . (صادق ، ٢٠٠١ : ١٦٥) نتيجة لمهارة الإدارة في أخفاء تصرفاتها وتدخلاتها لتسيير نظام الرقابة الداخلية وفقا لمصالحها الخاصة لكونها في موقع يؤهلها لذلك .

القسم الثالث Section 3
الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية للتوصل إلى مستوى تقييم مراقبي الحسابات للمخاطر التي تواجه عملية الرقابة من خلال استطلاع آراء عينة من مراقبي الحسابات تكونت من (٧٠) مكتب مراقب حسابات من أصل (١٧٧) مكتب حسب نشرة مراقبي الحسابات المجازين للعمل في عام ٢٠١٢ الصادرة عن مجلس مهنة مراقبة الحسابات في العراق وتم الحصول على (٦٢) استمارة صالحة منها ، وقد تم استخدام مقياس ليكرت ذي الثلاث درجات من أجل جمع البيانات لمعالجتها لغرض تحديد درجة تاثير كل عامل خطر على عملية الرقابة وفقا لدرجة المتوسط الحسابي الموزون لكل نوع من أنواع المخاطر .

عوامل الخطر	درجة الخطر		
	منخفض	متوسط	مرتفع
	١	٢	٣

وقد تم تقسيم محاور الدراسة إلى أربعة محاور أساسية بالرغم من مسؤولية مراقب الحسابات عن اكتشاف جميع مخاطر التدقيق كما أشارت إليه معايير التدقيق الحديثة ومسؤولية الإدارة عن معالجة تلك المخاطر إلا أن هذا التقسيم جاء من أجل تحديد مصادر المخاطر لغرض السيطرة عليها ، وقد تضمن المحور الأول المخاطر التي تقع خارج سيطرة مراقب الحسابات وسيطرة الإدارة ويطلق عليها بالمخاطر الخارجية أو الطبيعية وقد تضمنها الجدول رقم (١) أما المحور الثاني فقد اشتمل على المخاطر التي تقع ضمن سيطرة ومسؤولية مراقب الحسابات وتعرف بمخاطر فشل اكتشاف الأخطاء وقد احتواها الجدول رقم (٢) في حين تضمن المحور الثالث المخاطر الناجمة عن فشل اكتشاف الأخطاء من قبل نظام الرقابة الداخلية كما ورد في الجدول رقم (٣) وأخيرا المحور الرابع الذي تناول المخاطر المتعلقة بغش بالإدارة وحسب ما عرضه الجدول رقم (٤) .

1-3 المخاطر الطبيعية :

يبين الجدول رقم (١) عوامل المخاطر الطبيعية مرتبة تنازليا حسب درجة تأثيرها على عملية الرقابة طبقا لمتوسطها الحسابي الموزون وفقا لآراء مراقبي الحسابات ويأتي في مقدمة هذه العوامل عامل ضعف الوضع المالي في المنشأة المتمثل بالنقص الحاصل في رأس المال العامل الذي يعتبر مؤشر كبير ومهم لمواجهة المنشأة لخطر قد يهدد حياتها .

لذلك يرى مراقبوا الحسابات لعينة البحث أن خطر نقص رأس المال العامل سيكون في مقدمة المخاطر الطبيعية ، وقد بلغ المتوسط الحسابي لخطر الوضع المالي ٢,٦١ من ٣ درجة حيث أجاب ٦٦,١٣% من العينة بارتفاع درجة هذا الخطر في حين أفاد ٢٩,٠٣% بمتوسط تأثيره على عملية الرقابة ، ٤,٨٤% بانخفاضه .

ويأتي في المرتبة الثانية من المخاطر الطبيعية خطر الوضع الاقتصادي في بيئة المنشأة الذي يتسم بالكساد أو الركود حيث بلغ متوسط إجابات عينة البحث لهذا العامل ٢,٤٨ من ٣ درجة وقد أفاد ٥٨,٠٦ من المستجيبين بارتفاع درجة الخطر ، ويتمثل هذا الخطر بالأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها المنشأة وما ينتج عنها من قلة الطلب على منتجاتها وبالتالي قلة إيراداتها .

جدول رقم (١)
توزيع إجابات المجموعة الخاصة بالمخاطر الطبيعية مرتبة تنازليا حسب درجة تأثيرها طبقا لمتوسطها الحسابي الموزون

ت	عوامل الخطر الطبيعي	درجة الخطر			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		منخفض	متوسط	مرتفع		
		نسبة المستجيبين				
١	ضعف الوضع المالي في المنشأة .	٤,٨٤	٢٩,٠٣	٦٦,١٣	٢,٦١	٠,٥٨
٢	الوضع الاقتصادي في بيئة المنشأة الذي يتسم بالكساد أو الركود .	٩,٦٨	٣٢,٢٦	٥٨,٠٦	٢,٤٨	٠,٦٧
٣	وجود منافسة شديدة في بيئة عمل المنشأة .	١٩,٣٥	٢٥,٨١	٥٤,٨٤	٢,٣٥	٠,٧٩
٤	الوضع السياسي غير المستقر في بيئة المنشأة .	١٤,٥٢	٤٣,٥٥	٤١,٩٣	٢,٢٧	٠,٧١
٥	التطورات التقنية المؤثرة على طبيعة عمل المنشأة .	٢٢,٥٨	٣٧,١٠	٤٠,٣٢	٢,١٨	٠,٧٨
٦	دخول المنشأة بالتزامات تعاقدية لسنوات قادمة .	٣٥,٤٨	٣٣,٨٧	٣٠,٦٥	١,٩٥	٠,٨١
٧	تعرض الحسابات او العمليات المالية للتلاعب والسرقة .	٥١,٦١	٢٧,٤٢	٢٠,٩٧	١,٦٩	٠,٨٠
٨	طبيعة النشاط الذي يتسم بتعقيد العمليات التي تمارسها المنشأة.	٥٣,٢٢	٢٥,٨١	٢٠,٩٧	١,٦٨	٠,٨٠
	المعدل العام				٢,١٥	٠,٣٥

أما العامل الثالث من حيث أهميته وتأثيره على الوحدة الاقتصادية حسب ما ظهر في الجدول فهو وجود منافسة شديدة في بيئة عمل المنشأة التي تتمثل بدخول منشآت جديدة في سوق العمل أو تخفيض أسعار بيع منتجات بعض المنشآت من أجل التأثير على بقية المنشآت الأخرى ، وتشتد خطورة هذا العامل خاصة عندما تكون المنافسة غير شريفة بين المنشآت والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى خروج بعض المنشآت من النشاط الذي تمارسه، لذلك فقد حصل هذا العامل حسب تقدير مراقبي الحسابات على متوسط حسابي ٢,٣٥ حيث أشار ٥٤,٨٤% منهم إلى ارتفاع درجة هذا الخطر في تأثيره على المنشأة .

كما ويأتي عامل الوضع السياسي في المرتبة الرابعة من المخاطر التي تواجه عملية الرقابة حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا الخطر بموجب ما حصل عليه من تقييم من قبل مراقبي الحسابات ٢,٢٧ من ٣ درجة بمعدل أكثر من المتوسط مما يدل على ارتفاع هذا الخطر وقد عبر ٤١,٩٣% من المستجيبين عن رأيهم بارتفاع درجة الخطر مقابل ٤٣,٥٥% منهم قد أفادوا بمتوسط درجة الخطر .

كما وتحتل التطورات التقنية المؤثرة على طبيعة عمل المنشأة المرتبة الخامسة في الترتيب التنازلي لمخاطر هذه المجموعة وفقا لمتوسط إجابات العينة الذي بلغ ٢,١٨ مما يدل على ارتفاع درجة هذا الخطر نسبيا حيث بلغت نسبة المستجيبين بارتفاع درجته ٤٠,٣٢% في حين كانت درجة التقييم بمستوى متوسط من قبل العينة هي ٣٧,١٠% مقابل نسبة ٢٢,٥٨% قد أشاروا إلى انخفاض درجة هذا الخطر .

أما ما يتعلق بالخطر الناجم عن دخول المنشأة بالتزامات تعاقدية لسنوات قادمة فانه يبدو من وجهة نظر مراقبي الحسابات بأنه غير ذات تأثير كبير على المشاريع الاقتصادية لذلك جاء في المرتبة السادسة حسب متوسط إجابات المستجيبين البالغ ١,٩٥ مما يعني بأنه ذا درجة تأثير متوسط تقريبا ولكن قد تكون درجة تأثير هذا العامل كبيرة إذا ما صاحبته عوامل أخرى مثل ارتفاع كلفة المنتجات التي تتعامل بها المنشأة أو التأخير في تنفيذ تلك الالتزامات وتحمل المنشأة غرامات تأخيرية .

وأما اقل العوامل تأثيرا على وضع المنشاة وفقا لما جاء بنتائج الاستبيان لأراء مراقبي الحسابات فهما عامل تعرض الحسابات أو العمليات المالية للتلاعب أو السرقة والعامل الخاص بطبيعة عمل المنشأة وتعقيد العمليات التي تمارسها حيث بلغ المتوسط الحسابي للعاملين ١,٦٩ ، ١,٦٨ على التوالي مما يدل على انخفاض درجة هذين العاملين من وجهة نظر عينة البحث.

وبشكل عام وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن المعدل العام أو متوسط المتوسطات قد شغل (2.15) من مساحة المقياس البالغة ٣ درجات يمكن رفض فرضية العدم HO1 وقبول الفرضية البديلة H1 أي أن للعوامل المرتبطة بالمخاطر الطبيعية تأثير كبير إلى حد ما في قناعات المراقبين .

كما يشير الانحراف المعياري العام البالغة قيمته ٠,٣٥ التي هي اقل من نصف المتوسط الحسابي العام إلى وجود تشتت ضئيل في إجابات عينة البحث مما يدل على وجود اتفاق بين مراقبي الحسابات على ارتفاع درجة تأثير هذه المجموعة من المخاطر على مراقبي الحسابات .

2-3 مخاطر فشل اكتشاف الأخطاء (مخاطر الاكتشاف)

يوضح الجدول رقم (٢) أهم المخاطر التي تواجه عملية الرقابة والناجمة عن فشل مراقب الحسابات في اكتشاف الأخطاء الجوهرية ذات التأثير السلبي على المنشأة وعلى الأطراف الأخرى ذات العلاقة ، وقد ظهر أن من أهم العوامل تأثيرا في هذه المجموعة هو النقص الحاصل في كفاءة مراقب الحسابات وقلة الخبرة المطلوبة لأداء عملية الرقابة وقد بلغ متوسط إجابات أفراد العينة ٢,٧٣ من ٣ درجة حيث أفاد ٧٥,٨١% من مراقبي الحسابات لعينة البحث بارتفاع درجة هذا الخطر ، وتتمثل قلة الكفاءة بعدم قدرة المراقب على اكتشاف المخاطر أو التنبؤ بها .

وتأتي في المرتبة الثانية المخاطر الناجمة عن النقص في استقلالية مراقب الحسابات عن الجهة الخاضعة لرقابته ولا يقل هذا الخطر أهمية عن الخطر الأول وتأتي هذه الأهمية من خلال متوسط إجابات العينة التي بلغت ٢,٦١ من ٣ درجة وبنسبة تقييم ٦٩,٣٥% من المستجيبين الذين أيدوا ارتفاع درجة هذا العامل ، وهذا ما يتوافق مع معايير الرقابة الواجب توفرها في مراقب الحسابات .

جدول رقم (٢)

توزيع إجابات المجموعة الخاصة بالمخاطر المتعلقة بمراقب الحسابات (مخاطر فشل اكتشاف الأخطاء) مرتبة تنازليا حسب درجة تأثيرها طبقا لمتوسطها الحسابي الموزون

ت	عوامل خطر الاكتشاف	درجة الخطر			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		منخفض	متوسط	مرتفع		
		نسبة المستجيبين				
١	نقص كفاءة مراقب الحسابات وقلة الخبرة المطلوبة لأداء عملية الرقابة .	٣,٢٣	٢٠,٩٦	٧٥,٨١	٢,٧٣	٠,٥٢
٢	نقص في استقلالية مراقب الحسابات عن إدارة الشركة .	٨,٠٧	٢٢,٥٨	٦٩,٣٥	٢,٦١	٠,٦٤
٣	فرض قيود على نطاق عملية الرقابة من قبل الإدارة .	١١,٢٩	٢٩,٠٣	٥٩,٦٨	٢,٤٨	٠,٦٩
٤	البيانات التي يحصل عليها مراقب الحسابات من الإدارة تكون مضللة .	٩,٦٨	٤١,٩٤	٤٨,٣٨	٢,٣٩	٠,٦٦
٥	اتساع حجم الأعمال في المنشأة وتعدد فروعها وأنشطتها وخصوصية أعمالها.	١٧,٧٤	٣٥,٤٨	٤٦,٧٨	٢,٢٩	٠,٧٦
٦	وجود ضغوط على مراقب الحسابات من قبل المنشأة لانجاز عملية الرقابة بوقت قصير أقل من الوقت اللازم .	٢٥,٨١	٤٠,٣٢	٣٣,٨٧	٢,٠٨	٠,٧٧
٧	استخدام المنشأة لبرامج تشغيل الكترونية للمعالجات المحاسبية .	٣٧,١٠	٢٤,١٩	٣٨,٧١	٢,٠٢	٠,٨٨
٨	كثرة الدعاوي المقامة على مراقبي الحسابات في المنشاة .	٥٣,٢٣	٢٧,٤٢	١٩,٣٥	١,٦٦	٠,٧٩
	المعدل العام				٢,٢٨	٠,٣٥

كما يعد من عوامل مخاطر الاكتشاف هو فرض قيود على نطاق عملية الرقابة من قبل الإدارة حيث احتل هذا العامل المرتبة الثالثة من مجموعة مخاطر الاكتشاف حسب تقدير عينة البحث وفقا للمتوسط الحسابي الذي بلغ ٢,٤٨ ، وقد أدلى ٥٩,٦٨% من المستجيبين بأراءهم بارتفاع درجة هذا الخطر في حين أعطى ٢٩,٠٣.% منهم درجة تقييم متوسط للخطر مما يعني أن هذا العامل هو ذات درجة تأثير كبير على عملية الرقابة وخاصة عندما يجتمع مع أخطار أخرى كنقص كفاءة مراقب الحسابات أو نقص في استقلاليته .

ومن المخاطر التي ظهرت حسب نتائج الاستبيان وفقا لتأثيرها على عملية الرقابة والتي تشكل احد العوامل المهمة لظهور مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء من قبل مراقب الحسابات هي أن البيانات التي يحصل عليها المراقب تكون مضللة كما في حالة عدم إفصاح الإدارة عن بعض الأحداث المهمة مثل تعمد الإدارة إخفاء أثار قضية مرفوعة ضد الشركة قد تتكبد من جراءها خسائر أو التزامات كبيرة مما يصعب على المراقب اكتشاف مثل هذه القضايا وخاصة عندما يتم الإخفاء بمهارة محكمة ، لذلك جاء ترتيب هذا العامل وفقا لتقييم مراقبي الحسابات الذين شملهم الاستطلاع في المرتبة الرابعة وقد تجاوز التقييم درجة المتوسط حيث بلغ ٢,٣٩ من ٣ درجة مما يدل على ارتفاع درجة تأثير هذا العامل على مراقب الحسابات .

كما يعتبر عامل اتساع حجم الأعمال في المنشأة وتعدد فروعها وأنشطتها وخصوصية أعمالها من العوامل المهمة التي تساعد على ظهور المخاطر وصعوبة اكتشافها ، لذلك جاء هذا الخطر في الترتيب الخامس من مجموعة مخاطر الاكتشاف استنادا لمتوسط أراء عينة البحث البالغ ٢,٢٩ وقد أجاب ٤٦,٧٨% من حجم العينة بارتفاع درجة الخطر مقابل ٣٥,٤٨% منهم افادو بمتوسط درجة الخطر .

أما ما يتعلق بالخطر السادس الخاص بوجود ضغوط على مراقب الحسابات من قبل المنشأة لانجاز عملية الرقابة بوقت قصير اقل من الوقت اللازم أو المطلوب لانجاز العملية ، فقد حصل هذا النوع من المخاطر على درجة تقييم أعلى من المتوسط بقليل حيث بلغ المتوسط الحسابي ٢,٠٨ من ٣ درجة ، وقد أدلى ٤٠,٣٢% من المستجيبين بأراءهم بمستوى متوسط في تأثير هذا الخطر على عملية الرقابة ، ويبدو من درجة هذا التقييم أن مراقبي الحسابات الذين شملهم الاستطلاع يرون أن عدم ارتفاع درجة هذا الخطر يرجع إلى أن مراقب الحسابات بإمكانه التحكم بهذا العامل للخطر والتقليل من تأثيره عن طريق رفض طلب الإدارة أو زيادة المساعدين لانجاز عملية التدقيق ضمن الوقت المقرر لها ، ولكن هذا الخطر قد يزداد تأثيره عندما يذعن المراقب لطلب الإدارة دون اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمواجهة ظهور الخطر .

أما الخطر الناجم عن تكنولوجيا المعلومات المتمثل باستخدام المنشاة لبرامج تشغيل الكترونية للمعالجات المحاسبية فقد احتل المرتبة السابعة في ترتيب عوامل هذه المجموعة ، وقد حصل على متوسط حسابي ٢,٠٢ أي بدرجة تقييم متوسط تقريبا وقد أجاب ٢٤,١٩% من حجم العينة بمتوسط تأثير هذا العامل على عملية الرقابة مقابل ٣٨,٧١% أفادوا بارتفاع تأثيره على مراقبي الحسابات .

وأخيرا المخاطر المتمثلة بكثرة الدعاوي المقامة على مراقبي الحسابات السابقين في المنشاة الذي جاء في المرتبة الأخيرة من مخاطر المجموعة حيث بلغ المتوسط الحسابي للخطر ١,٦٦ من ٣ درجة بدرجة تقييم منخفض ويبدو أن من وجهة نظر مراقبي الحسابات الذين شملهم الاستبيان بان كثرة الدعاوي على مراقبي الحسابات لا يشكل خطر على المراقب الحالي وإنما يعتبر مؤشر تحذيري للمراقب من اجل تلافي الأخطار، لهذا فان هذا العامل يعتبر عامل ايجابي لقيادة المراقب إلى مواضع الأخطار، بالرغم من ان ٥٣,٢٣%% من العينة أفادوا بانخفاض درجة هذا الخطر .

وبشكل عام وعلى ضوء ما عرضه الوسط الحسابي العام الذي شغل (2.28) درجة من مساحة المقياس البالغة ٣ درجات يمكن رفض فرضية العدم HO2 وقبول الفرضية البديلة H1 أي أن للعوامل المرتبطة بمخاطر الاكتشاف تأثير كبير في قناعات المراقبين ونتائج عملهم الرقابي .

كما يؤشر الانحراف المعياري العام لمخاطر هذه المجموعة البالغة قيمته ٠,٣٥ عدم وجود تباين كبير في آراء أفراد عينة البحث مما يدل على وجود اتفاق بينهم حول ارتفاع درجة تأثير عوامل هذه المجموعة على عملية الرقابة .

3-3 مخاطر نظام الرقابة الداخلية :

ترتبط مخاطر هذه المجموعة بالمخاطر الناجمة عن عدم اكتشاف نظام الرقابة الداخلية للأخطاء الأساسية في العمليات المالية باعتبار أن هذا النظام يمثل خط الدفاع الأول لضمان حقوق المساهمين والأطراف الأخرى .

جدول رقم (٣)
توزيع إجابات المجموعة الخاصة بالمخاطر المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية(فشل الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء) مرتبة حسب درجة تأثيرها طبقا لمتوسطها الحسابي

ت	عوامل خطر الرقابة الداخلية	درجة الخطر			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		منخفض	متوسط	مرتفع		
		نسبة المستجيبين				
١	ضعف جودة الرقابة الداخلية في المنشاة .	٣,٢٣	١٩,٣٥	٧٧,٤٢	٢,٧٤	٠,٥١
٢	ضعف النزاهة لدى موظفي الرقابة الداخلية وعدم التقيد بالقيم الأخلاقية في أداء المهام .	٤,٨٤	٢٢,٥٨	٧٢,٥٨	٢,٦٨	٠,٥٧
٣	عدم توفير العدد الكافي من المدققين لنظام الرقابة الداخلية .	١٢,٩٠	١٩,٣٥	٦٧,٧٥	٢,٥٥	٠,٧٢
٤	معدل دوران عالي لموظفي الرقابة الداخلية خلال السنوات السابقة .	٨,٠٧	٣٠,٦٤	٦١,٢٩	٢,٥٣	٠,٦٥
٥	معدل دوران عالي لموظفي الحسابات خلال فترات قصيرة .	٢٠,٩٧	٢٧,٤٢	٥١,٦١	٢,٣١	٠,٨٠
٦	عدم الاهتمام بملاحظات مراقب الحسابات للسنوات السابقة .	٣٠,٦٤	٣٧,١٠	٣٢,٢٦	٢,٠٢	٠,٨٠
٧	ضعف الأنظمة المحاسبية المستخدمة في المنشاة .	٣٣,٨٧	٣٥,٤٨	٣٠,٦٥	١,٩٧	٠,٨١
	المعدل العام				٢,٤٠	٠,٣١

ويبين الجدول رقم (٣) أهم المخاطر التي تواجه عملية الرقابة مرتبة تنازليا وفقا للمتوسط الحسابي الموزون لكل منها ، ويأتي في مقدمة مخاطر هذه المجموعة الخطر الخاص بضعف

"دراسة تطبيقية"

جودة الرقابة الداخلية في المنشأة وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا الخطر ٢,٧٤ حيث عبر ٧٧,٤٢% من عينة البحث عن آرائهم بارتفاع مستوى الخطر .

ويلي العامل الأول من حيث الأهمية والتأثير على عملية الرقابة استنادا لأراء مراقبي الحسابات هو عامل ضعف النزاهة لدى موظفي الرقابة الداخلية وعدم التقيد بالقيم الأخلاقية عند أداء مهمة التدقيق ، لذلك فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا العامل ٢,٦٨ حيث اتفق ٧٢,٥٨% من عينة البحث على ارتفاع درجة هذا الخطر ذلك لان عامل النزاهة لا يقل أهمية عن عامل الكفاءة إذا ما قلنا أنه أكثر تأثيرا منه على عملية الرقابة .

كما ويشكل عامل عدم توفير العدد الكافي من المدققين لجهاز الرقابة الداخلية خطرا كبيرا على عملية الرقابة حيث يكون نقص الكادر الرقابي عاملا مؤثرا لضغط الوقت والذي ينجم عنه تمرير معاملات قد تتضمن أخطاء جوهرية ، لذلك فان مراقبي الحسابات يدركون أهمية هذا العامل وخاصة عندما يستخدم بشكل متعمد من قبل الإدارة من أجل الضغط على جهاز الرقابة الداخلية لتمرير معاملات معينة ، لهذا فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا الخطر ٢,٥٥حيث أفاد ٦٧,٧٥% من حجم العينة بارتفاع درجة هذا الخطر .

ومن المخاطر الأخرى التي لها تأثير مباشر على عملية الرقابة هو معدل دوران عالي لموظفي الرقابة الداخلية وخاصة عندما يكون هذا الدوران أو التغيير خلال فترات قصيرة مما ينعكس سلبا على جودة الرقابة وعلى التأهيل العملي للمدقق الداخلي وبالتالي قد تمر أخطاء جسيمة لا يمكن اكتشافها من قبل المدقق لهذا كان ترتيب هذا العامل بالمرتبة الرابعة وفقا لمتوسط آراء مراقبي الحسابات الذي بلغ ٢,٥٣ حيث أجاب ٦١,٢٩% من العينة بارتفاع درجة هذا الخطر .

ويأتي في المرتبة الخامسة من مجموعة مخاطر الرقابة الداخلية هو معدل دوران عالي لموظفي الحسابات خلال فترات قصيرة ، ولكن بالرغم من أن هذا الخطر قد حصل على درجة تقييم عالية وبمتوسط حسابي ٢,٣١ إلا أن تأثيره لا يكون كبيرا إذا كان جهاز الرقابة الداخلية يتمتع بكفاءة عالية وكذلك جهاز الرقابة الخارجية ، ولكنه يزداد عندما يجتمع مع مخاطر أخرى تتعلق بضعف كفاءة الرقابة الداخلية وضعف الأنظمة المحاسبية المستخدمة في المنشأة .

وأما ما يتعلق بعامل عدم الاهتمام بملاحظات مراقب الحسابات للسنوات السابقة فقد احتل هذا العامل المرتبة السادسة من مخاطر المجموعة بمتوسط حسابي ٢,٠٢ حيث أفاد ٣٧,١٠% من حجم العينة بمستوى تقييم متوسط مقابل ٣٢,٢٦% أفادوا بمستوى تقييم مرتفع ، ٣٠,٦٤% بمستوى تقييم منخفض ، لذلك فأن هذا العامل يعتبر مؤشر ايجابي لمراقب الحسابات بوجود مخاطر لم تتخذ الإجراءات اللازمة بشأنها من قبل جهاز الرقابة الداخلية أو الإدارة .

وأخيرا المخاطر المتعلقة بضعف الأنظمة المحاسبية المستخدمة في المنشأة حيث يبين مراقبوا الحسابات عدم وجود تأثير كبير لهذا العامل على عملية الرقابة كما هو واضح من إجابات العينة الذي بلغ متوسط إجاباتهم ١,٩٧ من ٣ درجة وقد أفاد ٣٥,٤٨% من المستجيبين بمتوسط درجة تأثير هذا العامل مقابل ٣٠,٦٥% منهم أفادوا بمستوى تقييم مرتفع التأثير على عملية الرقابة ، ٣٣,٨٧% أفادوا بمستوى تقييم منخفض .

وبصورة عامة وعلى ضوء ما عرضه المتوسط العام لعوامل المجموعة الذي شغل (2.40) درجة من مساحة المقياس البالغة 3 درجات يمكن رفض فرضية العدم HO3 وقبول الفرضية البديلة H1 وهذا يعني أن للعوامل المرتبطة بمخاطر فشل الرقابة الداخلية تأثير كبير على عملية الرقابة حسب قناعات المراقبين ونتائج عملهم الرقابي .

كما أشار الانحراف المعياري العام البالغة قيمته ٠,٣١ إلى وجود تباين ضئيل في إجابات عينة البحث مما يدل على تركز إجابات عينة البحث حول الوسط الحسابي العام .

4-3 مخاطر غش الإدارة :

لقد تم تخصيص هذا المحور للبحث في مخاطر غش الإدارة بالرغم من أن هناك ارتباط بين مخاطر الرقابة الداخلية وبين مخاطر غش الإدارة حيث تعتبر الرقابة الداخلية من صنع الإدارة وبإمكانها أن تتدخل فيها ولكن حاول الباحث أن يفصل بينهما بمحوريين منفصلين لأهمية مخاطر غش الإدارة وهذا مايتوافق مع معايير الرقابة الحديثة ومنها المعيار الأمريكي رقم ٩٩ لسنة ٢٠٠٢ الذي ركز على غش الإدارة بشكل خاص ، و يبين الجدول رقم (٤) مخاطر هذه المجموعة المتعلقة بغش الإدارة ، هذا الخطر الذي أصبح مصدر قلق بالنسبة لمراقب الحسابات وخاصة في ظل المعايير الحديثة للرقابة وما ترتبه من مسؤوليات كبيرة على المراقب لكشف حالات الغش في القوائم المالية ، لهذا فان ما حصل عليه خطر غش الإدارة من تقييم من قبل مراقبي الحسابات لعينة البحث كان هو الثاني بعد مخاطر نظام الرقابة الداخلية .

جدول رقم (٤)

توزيع إجابات المجموعة الخاصة بالمخاطر المتعلقة بغش الإدارة مرتبة تنازليا حسب درجة تأثيرها طبقا لمتوسطها الحسابي الموزون

ت	عوامل خطر غش الإدارة	درجة الخطر			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		منخفض	متوسط	مرتفع		
		نسبة المستجيبين				
١	ارتباط رواتب ومكافآت الإدارة بحجم الأرباح المتحققة في المنشأة .	٤,٨٤	١١,٢٩	٨٣,٨٧	٢,٧٩	٠,٥٢
٢	اختراق الإدارة لنظام الرقابة الداخلية ومحاولة تعطيل دورها .	٨,٠٧	١٢,٩٠	٧٩,٠٣	٢,٧١	٠,٦٢
٣	كثرة تجاوزات الإدارة لصلاحياتها المحددة في النظام الداخلي للشركة .	٩,٦٨	٢٢,٥٨	٦٧,٧٤	٢,٥٨	٠,٦٧
٤	كثرة الدعاوي القضائية ضد المنشأة .	٦,٤٥	٤٠,٣٢	٥٣,٢٣	٢,٤٧	٠,٦٢
٥	تدخل الإدارة بدرجة كبيرة لتحديد المعالجات المحاسبية للعمليات المالية في المنشأة .	١٦,١٣	٢٥,٨١	٥٨,٠٦	٢,٤٢	٠,٧٦

٦	معدل دوران عالي لمراقبي الحسابات في المنشأة .	١٩,٣٦	٢٤,١٩	٥٦,٤٥	٢,٣٧	٠,٧٩
٧	مخاطرة أو مجازفة الإدارة في اتخاذ القرارات الأساسية .	٢٠,٩٧	٣٨,٧١	٤٠,٣٢	٢,٢٠	٠,٧٦
٨	استمرار مراقب الحسابات في المنشأة لسنوات عديدة .	٢٤,١٩	٤٦,٧٨	٢٩,٠٣	٢,٠٥	٠,٧٣
٩	تكرار أخطاء معينة في كل شهر .	٤١,٩٣	٤٣,٥٥	١٤,٥٢	١,٧٣	٠,٧١
	المعدل العام				٢,٣٧	٠,٣٣

وقد جاء في مقدمة مخاطر هذه المجموعة هو الخطر الناجم عن ارتباط رواتب ومكافئات الإدارة بحجم الأرباح المتحققة في المنشأة وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا الخطر ٢,٧٩ حيث أيد ٨٣,٨٧% من المستجيبين قوة تأثير هذا الخطر على عملية الرقابة ذلك لان الإدارة تستطيع من خلال هذا العامل إن تضخم الإيرادات بعدة وسائل كالاعتراف غير السليم لبعض الإيرادات من أجل الحصول على مكاسب مادية معينة .

ثم يأتي في المرتبة الثانية الخطر المتمثل باختراق الإدارة لنظام الرقابة الداخلية ومحاولة تعطيل دورها الأساسي في ضمان سلامة ممتلكات المنشأة وتحقيق أهدافها ونظرا لحساسية هذا العامل فقد بلغ المتوسط الحسابي له ٢,٧١% درجة حيث أشار ٧٩,٠٣ من حجم العينة إلى ارتفاع تأثير هذا الخطر على عملية الرقابة .

كما أن من مؤشرات غش الإدارة هو ما يرتبط بكثرة تجاوزات الإدارة لصلاحيتها المحددة في النظام الداخلي للشركة ، حيث انه من الناحية القانونية أن الإدارة هي وكيل عن المساهمين والوكيل يجب أن يعمل بحسب الصلاحيات الممنوحة له ، لذا فان التجاوز على هذه الصلاحيات يعني إما أن يكون هناك إهمال من قبل الوكيل أو وجود مصلحة خاصة من جراء هذا التجاوز وكلاهما يمثلان حالة غير صحيحة وعامل مؤثر ومضر بمصالح المساهمين وهذا ما أيده مراقبو الحسابات (عينة البحث) حيث أشار ٦٧,٧٤% منهم إلى ارتفاع درجة هذا الخطر .

ومن مؤشرات مخاطر غش الإدارة هو كثرة الدعاوي المقامة ضد المنشأة فقد جاء هذا العامل في الترتيب الرابع من مخاطر هذه المجموعة وبمتوسط حسابي ٢,٤٧ وقد اتفقت نسبة ٥٣،٢٣% من حجم العينة على ارتفاع درجة هذا الخطر مما يؤشر وجود خلل في إدارة المنشأة والذي قد يتسبب عنه خسارة لهذه الدعاوي وما قد يترتب عليها من تبعات في تحمل المنشأة تعويضات لصالح جهات أخرى .

وكذلك من عوامل غش الإدارة هو تدخلها في تحديد طبيعة المعالجات المحاسبية خلافا لمتطلبات المعايير المحاسبية والرقابية من أجل إخفاء بعض التصرفات غير القانونية للإدارة ، وهذا العامل حسب تقييم مراقبي الحسابات جاء بتقدير خطر مرتفع استنادا لمتوسط إجابات المستجيبين الذي بلغ ٢,٤٢ وقد احتل المرتبة الخامسة حسب الترتيب التنازلي لمخاطر هذه المجموعة ، ويلي هذا العامل من حيث الأهمية عامل معدل دوران عالي لمراقبي الحسابات في المنشأة ، وقدا احتل هذا العامل المرتبة السادسة في هذه المجموعة حسب متوسط إجابات عينة البحث الذي بلغ ٢,٣٧ وقد اتفق ٥٦,٤٥% من حجم العينة على ارتفاع درجة هذا العامل في تأثيره على عملية الرقابة .

ومن عوامل مخاطر غش الإدارة هو عامل مخاطرة أو مجازفة الإدارة في اتخاذ بعض قراراتها الأساسية وخاصة عندما لا تكون تلك القرارات مستندة إلى بيانات ومعلومات دقيقة وان النتائج التي سيتم الحصول عليها قد لا تكون موثوق بها ، لذا فقد بلغ متوسط إجابات أفراد عينة البحث لهذا العامل ٢,٢٠من ٣ درجة وقد عبر ٤٠,٣٢% من المستجيبين عن آراءهم بارتفاع درجة هذا العامل .

ثم يأتي عامل استمرار مراقب الحسابات في المنشأة لعدة سنوات ليكون في المرتبة الثامنة من المجموعة استنادا إلى متوسط إجابات عينة البحث الذي بلغ ٢,٠٥ حيث أفاد ٤٦,٧٨% من أفراد عينة البحث بمستوى تقييم متوسط و٢٩,٠٣% بمستوى تقييم مرتفع مما يدل على متوسط درجة تأثير هذا العامل على عملية الرقابة ، وفي دراسة على عينة من مراقبي الحسابات في المملكة العربية السعودية فقد جاء هذا العامل ضمن مستوى خطر منخفض وبمتوسط حسابي ١،٦٢ من ٣ درجة حيث أفاد نسبة ٤٨,٧٠% من العينة بانخفاض مستوى هذا الخطر (القريقري ، ٢٠٠٢ : ١٠٥) .

وأخيرا العامل المتعلق بتكرار أخطاء معينة في كل شهر الذي كان بمستوى تقدير منخفض استنادا إلى متوسط إجابات عينة البحث الذي بلغ ١,٧٣ ، ويعتبر هذا العامل مؤشر تحذيري لمراقب الحسابات للدلالة على وجود أخطاء أخرى قد تكون ذات أهمية نسبية وذات تأثير كبير على عملية الرقابة بالرغم من أن ٤١,٩٣% من حجم العينة قد أفادوا بانخفاض درجة تأثير هذا العامل على مراقب الحسابات .

وبشكل عام وعلى ضوء ما عرضه الوسط الحسابي العام لعوامل المجموعة الذي شغل (2.37) درجة من مساحة المقياس البالغة (٣) درجات يمكن رفض فرضية العدم HO4 وقبول الفرضية البديلة H1 وهذا يدل على أن للعوامل المرتبطة بمخاطر غش الإدارة تأثير كبير في قناعات مراقبي الحسابات ونتائج أعمالهم الرقابية .

كما يتضح من خلال ما أشار إليه الانحراف المعياري البالغة قيمته ٠,٣٣ إلى أن هناك اتفاق إلى حد ما بين آراء المستجيبين حول تأثير عوامل هذه المجموعة على مراقبي الحسابات .

==========

القسم الرابع Section 4
الاستنتاجات والتوصيات Results & Recommendations

أولا: الاستنتاجات Results

١ -يستنتج بان المخاطر المتعلقة بفشل أجهزة الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء قد جسد أكثر العوامل تأثيرا في موضوعية تقارير مراقبي الحسابات ، حيث شغل متوسط إجابات العينة على هذا النوع من المخاطر (٢,٤٠) درجة من مساحة المقياس البالغة (٣) درجات تليها المخاطر الخاصة بغش الإدارة (٢,٣٦) درجة فيما مثلت المخاطر الطبيعية الدرجة الأدنى من المقياس وشغلت (٢,١٥) درجة فقط .

٢ -حصل عامل(ارتباط رواتب ومكافآت الإدارة بحجم أرباح المنشاة) وهو من مكونات المخاطر المتعلقة بغش الإدارة على أعلى درجة من مساحة المقياس وهي (٢,٧٩) متفوقا على كل عوامل المخاطر الأخرى الذي جاء في أدناها عامل طبيعة النشاط الذي تمارسه الإدارة ضمن مكونات المخاطر الطبيعية حيث لم يحصل إلا على (١,٦٦) درجة فقط .

٣ -مع تفاوت الأهمية النسبية للعوامل مجتمعة يمكن القول إجمالا وفي ضوء نتائج التحليل التطبيقي أن تقارير مراقبي الحسابات تتأثر بدرجات مقبولة بعوامل المخاطر التي اختبرها البحث مما يفضي إلى تقارير مشكوك في موضوعيتها .

٤ -يعكس التفاوت في إجابات العينة تباين كفاءة مراقبي الحسابات واختلاف رؤيتهم لعوامل المخاطر التي قد تستجيب لها تقاريرهم وقد يكون وراء ذلك عدم وجود مقاييس كمية دقيقة يمكن استخدامها في تقدير هذه المخاطر من عدمها .

ثانياً: التوصيات Recommendations

١ - إخضاع منتسبي أجهزة الرقابة الداخلية وأجهزة الرقابة الخارجية إلى دورات مكثفة ومتطورة لإثراء مهاراتهم وتمكينهم من الإحاطة بأساليب غش الإدارة ومن الضروري الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في هذا المضمار من خلال إرسال المتدربين إلى الخارج .

٢ - فك الاشتباك بين مصالح الإدارة وأهداف المالكين في إطار نظرية الوكالة ويمكن أن يتحقق ذلك في إطار منح الإدارة رواتب ثابتة بحدود معينة ثم منحهم مكافآت على أساس حجم الإنتاج مع التأكيد على اختيار العناصر الجيدة والنزيهة لإدارة المنشاة وغير ذلك من الوسائل التي تفضي إلى تقارب المصالح بين الإدارة والمالكين .

٣ - هناك حاجة لتشكيل لجان فنية يشترك فيها متخصصون من المؤسسات الأكاديمية لوضع آليات وبرامج رقابة وتدقيق ومؤشرات الأداء المالي

٤ - وضع إجراءات كفيلة للحد من مخاطر الرقابة والتوسع في تدريس هذا الموضوع في المؤسسات الأكاديمية .

مصادر البحث

الكتب

(١) أبو غابة سمير احمد ، دراسات حديثة في المراجعة ، دار العلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الإمارات العربية المتحدة ، دبي سنة ١٩٨٧ .
(٢) أبو غابة سمير احمد ، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة للأنظمة الالكترونية للمعلومات ، دار العلم للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٧.
(٣) احمد حلمي جمعة ، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٩ .
(٤) الصحن عبد الفتاح محمد وآخرون ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية سنة ٢٠٠٦ .
(٥) ألفين ارينز وجيمس لوبك ، ترجمة محمد محمد عبد القادر ومراجعة احمد حامد حجاج ، المراجعة ، مدخل متكامل ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية سنة ٢٠٠٢.
(٦) الفين ارينز وجيمس لوبك و المراجعة ،ترجمة الدسيطي ، الطبعة الثالثة ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ٢٠٠٨
(٧) الحيالي وليد ناجي ، التحليل المالي ، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك سنة ٢٠٠٧.
(٨) دحدوح حسين احمد والقاضي حسين يوسف ، مراجعة الحسابات المتقدمة ، الإطار النظري والإجراءات العملية ، الجزء الثاني ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن سنة ٢٠٠٩.
(٩) محمد فضل مسعد والخطيب ، خالد راغب ، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى الأردن سنة ٢٠٠٩ .

الرسائل والبحوث العلمية

(١٠)أرزاق أيوب محمد كرسوع ، مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة ، دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين في قطاع غزة ، فلسطين ، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية سنة ٢٠٠٨ .
(١١)البصيري فهيد محسن ، مدققوا الحسابات ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي ، جامعة الجنان– طرابلس ، لبنان من ١٣- ١٤/ آذار ٢٠٠٩ .
(١٢)البلداوي شاكر والرفاعي خليل والبياتي محمود ، إدارة المخاطر في ظل التحكم المؤسسي ، بحث غير منشور ، جامعة الزرقاء الأردن سنة ٢٠٠٩ .
(١٣)الحداد ، سامح عبد الرزاق ، تحليل وتقييم إستراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ٢٠٠٨ .

(١٤)السبعاوي ، منال ناجي صالح – تقويم الإجراءات التحليلية للمدقق الخارجي في تقليل مخاطر التدقيق بالتطبيق على ديوان الرقابة المالية في محافظة نينوى ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، كلية الإدارة والاقتصاد سنة ٢٠٠٦ .
(١٥)القريقري ، عبد الغني عبد الحميد راجح – العوامل المؤثرة في تقييم المراجع الخارجي للخطر الحتمي لإغراض تخطيط عملية المراجعة ، دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الاقتصاد والإدارة سنة ٢٠٠٢ .
(١٦)الهويدي إيمان إبراهيم ، مخاطر الرقابة بالجهات وأثرها على تقرير المدقق من واقع دليل التدقيق العام لديوان المحاسبة في دولة الكويت ، بحث غير منشور سنة ٢٠٠٧ .
(١٧)الوشلي ، أكرم محمد علي ، مدى استجابة خطط المراجعة لمخاطر غش الإدارة في ضوء المتطلبات الحديثة لمعايير المراجعة – دراسة ميدانية ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة آب ، الجمهورية اليمنية سنة ٢٠٠٧ .
(١٨)عوض ، أمال محمد ، اثر ممارسة المراجعة غير المنظمة على جودة الأداء المهني لمراجع الحسابات ، دراسة ميدانية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية المجلد ٤٥ العدد ٢ سنة ٢٠٠٨ .
(١٩)دحدوح ، حسين احمد ، مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ،المجلد ٢٢ العدد الأول سنة ٢٠٠٦ .
(٢٠) صادق ، حامد مصطفى ، تحليل كفاءة وفعالية عملية المراجعة الخارجية في اكتشاف غش الإدارة باستخدام نظرية اكتشاف الإشارة ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد والإدارة ، المجلد ١٥ العدد الأول سنة ٢٠٠١ .
(٢١) صادق ، حامد مصطفى ، مدخل كمي مقترح لترشيد تكاليف تخطيط عينات المراجعة في الممارسة العملية ، دراسة تطبيقية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد والإدارة المجلد ١٨ العدد الأول سنة ٢٠٠٤ .
(٢٢) ممدوح ، عادل غريب ، مدى إدراك واستجابة المستثمرين للمحتوى الإعلامي لتقرير مراقب الحسابات وأثره على قراراتهم الاستثمارية ، دراسة تطبيقية ، بحث غير منشور ، كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية ، جامعة الملك خالد سنة ٢٠٠٨.
(٢٣) عصفور، محمد " تقييم العوامل المؤثرة في مخاطر تدقيق الحسابات في الأردن من وجهة نظر المدقق " المؤتمر العلمي المهني الخامس ، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ، ٢٠٠٣ .
(٢٤)محمد علي ، محمد علي ، إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، سنة ٢٠٠٥ .
(٢٥)مرهون ، نعيم تومان ، العلاقة بين مشاكل مهنة مراقبة الحسابات وتطور هذه المهنة في العراق ، دراسة تطبيقية ، بحث غير منشور ، جامعة القادسية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠١٢ .

النشرات والوثائق الأخرى

(٢٦)الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج ، المملكة العربية السعودية مراجعة ومراقبة داخلية .

(٢٧)المعايير المحاسبية والأدلة الرقابية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية و الرقابية في جمهورية العراق سنة ٢٠٠٥ .

(٢٨)المعايير الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين لسنة ١٩٩٨ .

(٢٩)مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للحكم المشترك سنة ٢٠٠٤ .

(٣٠)معيار المراجعة المصري رقم ٢٤٠ ، ٣١٥ ملحق رقم ٢ .

(٣١)معيار خطر المراجعة والأهمية النسبية رقم (١) الصادر عن لجنة معايير المراجعة في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين سنة ٢٠٠٠ .

(٣٢)نشرة مراقبي الحسابات المجازين للعمل لعام ٢٠١٢ الصادرة عن مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات في العراق .

المصادر الأجنبية

(٣٣) (AICP,SAS) American Institute of Certified public Accountants, Statement on Auditing Standards , N0.(39 , 47 , 55 , 82 , 99)

(٣٤) Arens , A. and loebbeck, j. Auditing. An integrated approach , 6th . Ed. Prentice Hall Engle wood cliffs , new jersey 1997.

(٣٥) .Holling shead , R. discussion of an Empirical test of Bentham,s theory of persuasiveness of evidence, Auditing , A journal of practice and theory vol.15 (supplement). 1996

(٣٦) Holliwell , J. , " Risk :enough rope to hang the business " in the book :mastering finance Dickson , T. and Bickerstaff ,G. (London : financial time ,1998) .

(٣٧) Marie Erickson Michelle hanlon and adward L , maydew , ls there, a link between executive equity incentives and accounting fraud ? Journal of accounting research ,vol.44 ,no.1,2006 . .

(٣٨) .Patterson, E. strategic sample size choice in auditing, journal of accounting research ,vol.31 no.2 autumn,1993 .

(٣٩) Rezaee, z. causes consequences and deterrence of financial statement fraud critical on accounting 2005.

الملاحق

الزميل المحاسب القانوني السيد ..... المحترم

م/ استبانة

بعد التحية ..

تهدف هذه الاستبانة إلى استطلاع وجهات نظركم حول تقييم عوامل المخاطر التي تواجه عملية الرقابة من اجل مواجهة هذه المخاطر والحد من تأثيراتها على المهنة وبما يخدم الممارسين لها .

أرجو تقييم عوامل الخطر التي تحتويها الاستبانة بوضع علامة (√) أمام الاختيار الذي تراه مناسبا .

مع العلم أن المعلومات الواردة في الاستبانة هي لإغراض البحث العلمي فقط ولا تستخدم لأغراض أخرى .

مع التقدير ..

الباحث
نعيم تومان مرهون

جدول رقم (١)
المخاطر الطبيعية (الملازمة أو الحتمية)

ت	عوامل الخطر الطبيعي	درجة الخطر		
		منخفض	متوسط	مرتفع
		١	٢	٣
١	الوضع الاقتصادي في بيئة المنشأة الذي يتسم بالكساد أو الركود .			
٢	الوضع السياسي غير المستقر في بيئة المنشأة .			
٣	التطورات التقنية المؤثرة على طبيعة عمل المنشأة .			
٤	ضعف الوضع المالي في المنشأة .			
٥	طبيعة النشاط الذي يتسم بتعقيد العمليات التي تمارسها المنشأة			
٦	وجود منافسة شديدة في بيئة عمل المنشأة .			
٧	دخول المنشأة بالتزامات تعاقدية لسنوات قادمة			
٨	تعرض الحسابات أو العمليات المالية للتلاعب والسرقة .			

جدول رقم (٢)
المخاطر المتعلقة بمراقب الحسابات (مخاطر فشل اكتشاف الأخطاء)

ت	عوامل مخاطر الاكتشاف	درجة الخطر		
		منخفض	متوسط	مرتفع
		١	٢	٣
١	نقص كفاءة مراقب الحسابات وقلة الخبرة المطلوبة لأداء عملية الرقابة .			
٢	البيانات التي يحصل عليها مراقب الحسابات من الإدارة تكون مضللة.			
٣	وجود ضغوط على مراقب الحسابات من قبل المنشأة لانجاز عملية الرقابة بوقت قصير أقل من الوقت اللازم .			
٤	كثرة الدعاوي المقامة على مراقبي الحسابات للمنشاة .			
٥	استخدام المنشأة لبرامج تشغيل الكترونية للمعالجات المحاسبية			
٦	نقص في استقلالية مراقب الحسابات عن إدارة الشركة.			
٧	فرض قيود على نطاق عملية الرقابة من قبل الإدارة			
٨	اتساع حجم الأعمال في المنشأة وتعدد فروعها وأنشطتها وخصوصية أعمالها.			

جدول رقم (٣)
المخاطر المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية

ت	عوامل مخاطر الرقابة الداخلية	درجة الخطر		
		منخفض	متوسط	مرتفع
		١	٢	٣
١	عدم توفير العدد الكافي من المدققين لنظام الرقابة الداخلية .			
٢	ضعف النزاهة وعدم التقيد بالقيم الأخلاقية في أداء المهام .			
٣	ضعف جودة الرقابة الداخلية في المنشاة .			
٤	عدم الاهتمام بملاحظات مراقب الحسابات للسنوات السابقة .			
٥	معدل دوران عالي لموظفي الرقابة الداخلية خلال السنوات السابقة .			
٦	ضعف الأنظمة المحاسبية المستخدمة في المنشاة .			
٧	معدل دوران عالي لموظفي الحسابات خلال فترات قصيرة .			

جدول رقم (٤)
مخاطر غش الإدارة

ت	عوامل خطر غش الإدارة	درجة الخطر		
		منخفض	متوسط	مرتفع
		١	٢	٣
١	معدل دوران عالي لمراقبي الحسابات في المنشأة .			
٢	استمرار مراقب الحسابات في المنشأة لسنوات عديدة .			
٣	ارتباط رواتب ومكافات الإدارة بحجم الأرباح المتحققة في المنشأة .			
٤	كثرة الدعاوي القضائية ضد المنشأة .			
٥	اختراق الإدارة لنظام الرقابة الداخلية ومحاولة تعطيل دورها .			
٦	تدخل الإدارة بدرجة كبيرة لتحديد المعالجات المحاسبية للعمليات المالية في المنشأة .			
٧	تكرار أخطاء معينة في كل شهر .			
٨	كثرة تجاوزات الإدارة لصلاحياتها المحددة في النظام الداخلي للشركة .			
٩	مخاطرة أو مجازفة الإدارة في اتخاذ القرارات الأساسية .			